وزارة التعليـــــم العـــــالي والبـــحث العـــلمي
المركـــــز الجـــــامعي لميـــــــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع: ...../2014

مذكرة بعنـــــوان :

دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنشيط الاستثمار المحلي خلال الفترة من 2008 إلى 2013

دراسة حالة: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميـــلة)

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "مالية و بنوك"

إعداد الطالبة:
سارة بلحربي

إشراف الأستاذ:
هولي رشيد

لجنـــــة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
- لطرش جمال	المركز الجامعي لميلة	رئيسا
- لمزاودة رياض	المركز الجامعي لميلة	مناقشا
- هولي رشيد	المركز الجامعي لميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2014/2013

الملخص :

لقد شاركت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا راجع إلى الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات من صغر حجمها وسهولة تأسيسها وانخفاض تكاليفها ...إلخ، مما جعلها تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وتعد أحد البدائل للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مما جعل الحكومة تولي هذا القطاع أهمية كبيرة وتوفر محيط استثماري يتلاءم وخصائص هذا النوع من المؤسسات، باعتبار الاستثمار العمود الفقري لأي قاعدة اقتصادية ولأنه المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك للدور الذي يلعبه في تطوير المؤسسات وتوسيعها والرفع من مستويات التوظيف وزيادة الإنتاجية والتحسين من نوعيتها مما حدا بالدولة الجزائرية على تشجيع الاستثمار من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي تمنح امتيازات مغرية للشباب المستثمر.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

Abstract

Small and medium enterprises play an important role in economic development, and this is due to the characteristics of all other institutions of their small size and ease of establishment and lower costs ... etc. , make it occupies an important position in the national economy and is one of the alternatives to overcome the many problems economic making the government take over this sector of great importance and provide perimeter investment fits the characteristics of this type of institutions , as investment backbone of any economic base because the main engine for economic growth and because of the role it plays in the development of institutions and expand and increase staffing levels and increase productivity and improvement of quality where she worked for the Algerian state to encourage investment through the national Agency for the support and operation of the youth that gives privileges attractive for young investor.

In this context, the problem of search came as follows:

"What is the role that played the national agency for the support and operation of the youth in stimulating domestic investment"

Keywords:

Small and medium enterprises, investment, the national agency for the support and operation of the youth.

بسم الله الرحمان الرحيم

رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿البقرة الآية/286﴾ صدق الله العظيم

قال الله تعالى:

وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ (28) صدق الله العظيم

سورة فاطر الآية 28

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:

"العالم والمتعلم شريكان في الخير ولا خير في سائر الناس"

ابن ماجة

شكر وعرفان

قال الله تعالى: " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

(سورة النحل الآية 19)

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

الحمد لله الذي جعل الشمس نورا والقمر منيرا وأعطى للإنسان تفكيرا وهداه إلى سبل الخير ويسر له ما هو عسر وأعطاه نعمة العقل بحكمة وتدبر وبعث محمدا بشيرا إلى الناس نذيرا فهو القدير الخبير .

نتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من حمل القلم وبه علم وفهم وأنار الجهل بعلمه وتكرم إلى الأستاذ هولي رشيد الذي أعاننا على انجاز هذا العمل المتواضع والى اللجنة المناقشة مسبقا وإلى كل أساتذة المركز الجامعي كمالا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل عمال المكتبة الجامعية لميلة خصوصا وكل موظفي المركز الجامعي عموما .

وفي الأخير نتقدم بالشكر الكبير إلى عمال ANSEJ لتعاونهم معنا على انجاز هذا العمل المتواضع وعلى رأسهم بن عويدة محمد وأسأل الله تعالى أن يكتب كتابه في أعلى عليين وأن يمتعه بالنظر إلى وجهه الكريم .

*** سارة ***

إهداء

إلى من ارتبط رضا الله برضاهم وقال فيهما " وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ"

إلى من تتعالى على وصف الكلمات ويتردد اسمها في عمق الفلذات أمي التي غمرتني بالحب والحنان وعلمتني أن الحياة عمل واجتهاد وحب ووفاء أطال الله عمرها في طاعته سبحانه وأدخلها جنته

إلى من رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف وكان لي خير معين فلن أنسى فضله إلى يوم الدين أبي أطال الله عمره في طاعته وأذاقه من رحمته

إلى إخوتي عادل ونعيم والأخت زهية وزوجها محمد الصالح والكتكوت محمد هاشم

إلى الصديقتين الغاليتين على قلبي "ماجدة" و "حياة "

إلى نور عيني" **الهام**"

إلى رفيقات الدرب"زهرة ,فاتي, بسمة ,زينب, وداد , ريمة, سارة , وداد, نهلة ,ليلى

إلى كل طلبة المركز الجامعي لميلة و بالخصوص دفعة الماستر تخصص تقنيات بنكية ومالية وتخصص مالية المؤسسة 2013_2014

"إليك أنت أيها القارئ"

	فهرس المحتويات:	الصفحة
	شكر وعرفان	.....
	إهداء	.....
	الملخص	.....
	فهرس المحتويات	.....
	فهرس الجداول	.....
	فهرس الأشكال	.....
	مقدمة	أ
الفصل الأول	**مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	01
تمهيد		02
المبحث الأول	**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات دعمها**	03
المطلب الأول	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها	03
المطلب الثاني	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها	06
المطلب الثالث	هيئات دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
المبحث الثاني	**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**	14
المطلب الأول	تعريف التمويل وأهميته	14
المطلب الثاني	خصائص التمويل	16
المطلب الثالث	مبادئ التمويل	16
المبحث الثالث	**مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي توجهها**	18
المطلب الأول	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المطلب الثاني	الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25
المطلب الثالث	أفاق وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	27
خلاصة الفصل		29
الفصل الثاني	**الاستثمار والمشاريع الاستثمارية**	30
تمهيد		31
المبحث الأول	**مفاهيم أساسية حول الاستثمار**	32
المطلب الأول	تعريف الاستثمار وأهميته	32
المطلب الثاني	خصائص الاستثمار وأنواعه	34
المطلب الثالث	أهداف الاستثمار ومقوماته	43
المبحث الثاني	**استراتيجيات الاستثمار وعوائقه**	46
المطلب الأول	استراتيجيات الاستثمار	46
المطلب الثاني	محددات الاستثمار ودوافعه و عوائقه	47
المبحث الثالث	**المشاريع الاستثمارية وأنواعها**	51
المطلب الأول	تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه	51
المطلب الثاني	أنواع المشروع الاستثماري وأهدافه	52
المطلب الثالث	مخاطر الاستثمار	55
خلاصة الفصل		57
الفصل الثالث	**واقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة) في تفعيل الاستثمار**	58
تمهيد		59
المبحث الأول	**عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)**	60
المطلب الأول	التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)وهيكلها التنظيمي	60
المطلب الثاني	موارد ونفقات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	63

المطلب الثالث	مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	64
المبحث الثاني	**تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الوكالة**	66
المطلب الأول	الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وشروط الاستفادة منها	66
المطلب الثاني	أشكال التمويل المطبقة من طرف الوكالة	68
المطلب الثالث	معوقات الاستثمار الممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	69
المبحث الثالث	**مساهمة الوكالة في انشاء الاستثمارات وانعكاسها على التشغيل في الولاية**	71
المطلب الأول	واقع المشاريع الاستثمارية في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	71
المطلب الثاني	دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في خلق وتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات ومخصصاتها المالية	72
المطلب الثالث	دور الوكالة في توفير مناصب شغل	75
خلاصة الفصل		79
	خاتمة	80
	نتائج الدراسة	81
	نتائج اختبار الفرضيات	81
	التوصيات	82
	أفاق البحث	83
قائمة المراجع		84
قائمة الملاحق		92

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف لجنة الأمم المتحدة والتجارة	03
2	معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة جنوب شرق أسيا	04
3	معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	04
4	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل	09
5	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	69
6	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	69
7	تطور عدد الملفات المودوعة و المقبولة والممولة في الفتر الممتدة من 2008إلى2013	72
8	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة الممتدة من2008إلى2013	73
9	تكلفة المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2008إلى2013	75
10	عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2008إلى2013	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري	05
2	أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	10
3	انتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض الى أصحاب العجز	15
4	أنواع الاستثمارات	43
5	منحنى التفضيل الاستثماري	45
6	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)	64
7	معدل الاستثمار الممول حسب القطاعات خلال الفترة من2008إلى 2013	75
8	عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013	78

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى الموضوعات الهامة التي تشغل أذهان الكثير من الاقتصاديين، وذلك لما تتمتع به من أهمية وقدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من جهة والنهوض بالأنشطة الإنتاجية من جهة أخرى، وقد ثبت أن العديد من الدول بنت نهضتها الاقتصادية بالاعتماد أساسا على قطاع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة خلاف بعض الدول الأخرى التي اعتمدت على نظرية الصناعات المصنعة، أي البدء بالصناعات الثقيلة في بداية مراحلها التنموية، وهي التجربة التي أثبت الواقع فشلها في الكثير من الدول ومنها بعض الدول العربية، إن نجاح برامج التنمية المعتمدة أساسا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول التي كانت متشابهة من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية لواقع البلدان العربية، جعل الكثير من هذه الأخيرة تعيد النظر في استراتيجيات التنمية، بإعادة توجيهها، من خلال الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن تكون محركا لتنمية الاقتصادية، وهذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بهذا القطاع من خلال تحسين التمويل الاستثماري الذي يعد جزءا هاما من الاقتصاد والذي كان سببا في تقدم ورقي المجتمعات، حيث يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الاقتصاد العام لأي مؤسسة، كما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة وكذا مواكبة العصر وما جاء معه من تطورات تكنولوجية، وباعتبار الاستثمار الآلية الفعالة في تقدم الاقتصاد تسهر الدولة الجزائرية على تنشيطها وتوسيعها، وذلك بمنح التسهيلات اللازمة لذلك عن طريق الإعانات المالية والقروض المختلفة بالإضافة، إلى تشكيل هيئات خاصة مهمتها مساعدة الشباب في تجسيد مشاريعهم الاستثمارية ومن بينها، الوكالة الوطنية لدعم ولتشغيل الشباب(ANSEJ)، والتي تسهر بدورها على تمويل الاستثمارات بصفة دائمة ومستمرة.

1. الإشكالية:

من خلال ما تقدم يمكننا بلورة التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة كالتالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) في تنشيط الاستثمار المحلي؟

وينطوي تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتشجيع الاستثمار؟
- ما هي أهم أشكال التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؟
- ما هي أهم القطاعات الاستثمارية التي تدعمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؟

2. الفرضيات:

تدعيما للتساؤلات السابقة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر المساعدات المالية والجبائية من أهم الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتشجيع الاستثمار.
- يعتبر التمويل الثلاثي من أهم أشكال التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(فرع ميلة).
- يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستثمارية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة).

3. أسباب اختيار الموضوع:

بالنسبة لأسباب اختيار هذا الموضوع فيمكن تقسيمها إلى نوعين، أسباب موضوعية وأسباب ذاتية

1.3. الأسباب الموضوعية:

- تشكل الاستثمارات محور اهتمام الكثير من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال ولحكومات في العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر.
- يعتبر هذا الموضوع من بين أهم مواضيع الساعة نظرا لدور الفعال الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في زيادة نسبة الاستثمار في الجزائر.
- كون الموضوع من المواضيع الحديثة والذي لم ينل حقه في البحث والدراسة.

2.3. الأسباب الذاتية:

-الميول الشخصي للباحث لدراسة هذا النوع من المواضيع.

4. أهمية البحث:

- تتجلى أهمية البحث في المساهمة في النقاشات التي تدور في الوقت الحاضر بالدول النامية حول تفعيل دور الاستثمار في التنمية الاقتصادية ويقوم هذا البحث بتسليط الضوء على الهيئات التي من شئنها القيام بتسهيل عملية إنشاء ومتابعة المشاريع الاستثمارية والمساهمة في الرفع من المستوى العام للاستثمار.
- الأهمية المتزايدة لعنصر الاستثمار، وكذا المجهودات المبذولة لتشجيعه.
- كما تكمن أهمية هذا البحث في أنه يضيف عملا متواضعا إلى المكتبة الجامعية، كما قد يكون داعما للبحوث المستقبلية.

5. أهداف البحث:

تتمثل الأهداف الأساسية لموضوع بحثنا في النقاط التالية:

- توضيح الإطار النظري والتطبيقي للدراسة.
- تحديد أهم أشكال التمويل المطبقة في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) مما يسهل على المستثمر الاختيار بينهما.

- إعطاء صورة واضحة عن الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وبتالي تحديد دورها في تفعيل الاستثمار المحلي.

6. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل تحقيق هدف بحثنا والإجابة عن الأسئلة المطروحة وكذا الإلمام بكل جوانبه واختبار صحة فرضياته، قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي حيث، استخدمنا المنهج الوصفي في بعض أجزاء البحث المتعلقة بعرض مفاهيم حول الموضوع، والمنهج التحليلي في تحليل الجداول والأشكال الواردة في البحث بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية من أجل فهم الموضوع والوصول إلى استنتاجات ومقترحات عملية مقبولة.

7. الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها:

اعتمد البحث على العديد من الدراسات السابقة وأهم هذه الدراسات هي:

1.7. دراسة من إعداد الطالب : بن نعمان محمد، تحت عنوان، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا"، وهي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر" 3" 2011–2012 م وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المناطق التي تعاني تخلفا والريفية منها خصوصا من أجل تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا"

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

_ إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنها من لعب دور محوري في التنمية المحلية، وفي نفس الوقت فِان صغر الحجم تتولد عنه عدة عوائق ومشاكل ويعد التمويل أكبر مشكل تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي قد يؤدي إلى توقف نشاطها تماما.

_ تولي الجزائر عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبدوا ذلك واضحا من خلال الآليات التي أقرت لدعم هذا الشكل من المؤسسات مؤخرا، رغم ذلك فإن دور هذا القطاع بقي جد محدود خلال العشرية الأخيرة، ويعود ذلك إلى غياب التوجيه الملائم من طرف الدولة والذي يضمن تشكيل المؤسسات وفق الحاجة ويحد من التركيز القطاعي والجغرافي للمؤسسات.

إن الرجوع لهذه الدراسة قد ساعدنا في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم مصادر تمويلها.

2.7. دراسة من إعداد الطالب : لخلف عثمان، تحت عنوان، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها "

وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003–2004 وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

_ هل يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تلعب الدور الاقتصادي الحقيقي لها وتبرز مكانتها في ظل المتغيرات العالمية خاصة مع السياسة الخاصة بالمعاملة التفضيلية والحوافز والتسهيلات والأفضليات الممنوحة.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

– تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهميتها في الدول النامية، وقدرتها على البقاء حتى مع التحولات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي من مجموعة اعتبارات تتعلق بخصائص الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ونسب ما يتوفر من عوامل الإنتاج والتوزيع المكاني للسكان.

– للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا تلعبه في مختلف اقتصاديات الدول المتقدمة منها أو النامية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالمنافسة وسيطرة اقتصاد المعرفة.

_ رغم المجهودات المبذولة من قبل السلطات العمومية من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المصغرة منها لم ترقى بهذه المؤسسات إلى ما تطمح إليه.

إن الرجوع لهذه الدراسة ساعدنا في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.7. دراسة من إعداد الطالبة: باية عبيدات، تحت عنوان "دور الدراسة المالية للمشاريع في ترشيد قرار الاستثمار "وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005–2006، وقام الباحث في هده الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

"كيف يمكن الاستفادة من الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية في ترشيد قرار الاستثمار بالمؤسسة الاقتصادية عموما والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خصوصا".

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

– هيكل التمويل الأمثل هو الذي يكبر فيه الربح أو العائد لأقصى حد ويعتبر تحقيق معدل ربحية مرتفع للمساهمين يرفع من قيمة المشروع الأمر الذي يجعل من الحصول على مصادر تمويل إضافية ميسورا بما يضمن للمشروع البقاء دون حرج مالي، كما أن تدعيم المركز المالي للمشروع أمر في غاية الأهمية ويكون هذا في إمكانية الحصول على مصادر استدانة إضافية لاستغلال الفرص الاستثمارية.

– مهما تعددت وتنوعت المخاطر فإنها تصنف عادة إلى مخاطر الاستغلال ومخاطر مالية أو مخاطر نظامية وغير نظامية ومن الضروري أن يستخدم طرق إحصائية وكمية لقياسها للوصول إلى قرارات صائبة.

ساعدتنا الدراسة في تحديد مقومات الاستثمار.

4.7. دراسة من إعداد الباحث : منصوري الزين، تحت عنوان "آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية "وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، وقام الباحث في هذه الدراسة بطرح الإشكالية التالية:

"ماهي ياترى الأسباب التي حالت دون تحقيق السياسة الاستثمارية التي رسمتها الجزائر خلال العشرية الأخيرة "

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

– الجزائر أبدت إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية الاستثمار وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي وبسن التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار، وبعث المؤسسات المؤثرة له وتخصيص الأموال اللازمة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي ولكن رواسب وتبعات عملية التحول من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق والإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب والمنتظر،

مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين والتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي وهو ما أضف نوعا من الركود والجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية.

– الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا كبيرا وهذا بفضل الموارد الطبيعية والتركيبة البشرية والموقع الجغرافي ومحاولات الاندماج في الاقتصاد العالمي مما يؤهلها لتطوير قدرتها الذاتية واستقطاب الاستثمارات الدولية.

إن الرجوع لهذه الدراسة سعدنا في استكمال بناء خطة البحث.

8. محتويات البحث:

وبغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة قسم البحث على النحو التالي:

الجانب النظري: وقد تضمن فصلين

الأول: جاء تحت عنوان "مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وفيه يتم عرض المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهياكل دعمها وإنشائها وإبراز مصادر تمويلها، وتوضيح التحديات التي تواجهها.

الثاني: جاء تحت عنوان "الاستثمار والمشاريع الاستثمارية".

وفيه يتم عرض المفاهيم الأساسية حول الاستثمار من تعريف وأهمية وخصائص وأنواع وأهداف ومقومات، مع ذكر استراتيجيات الاستثمار ،ومحدداته، ودوافعه، مع إبراز أهم العوائق التي تواجه الاستثمارات وفي الأخير التطرق إلى المشاريع الاستثمارية وما تتضمنه من تعاريف وخصائص وأنواع وأهداف.

الجانب التطبيقي: ويتضمن فصل واحد لدراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) لميلة وجاء بعنوان"واقع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(فرع ميلة) في تفعيل الاستثمار".

وفيه يتم التطرق إلى عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

والامتيازات التي تمنحها، وشروط الاستفادة منها، وأشكال التمويل التي تطبقها والتحديات التي تواجهها، وتحديد مساهمتها في إنشاء الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل في الولاية.

9. صعوبات الموضوع:

_صعوبة الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بالاستثمار في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ).

تمهيد:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في كثير من البلدان ,باختلاف درجة النمو فيها، بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في توسيع النشاط الاقتصادي في معظم البلدان, سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

وعلى الرغم من وجود توافق في الآراء بين الباحثين والمسؤولين بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية كبيرة في مختلف المجالات، إلا أنه لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد ومناسب لها.

وتعتبر مصادر التمويل من أهم عوامل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام فالقصور في تمويلها يعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي تحول دون تطورها،ولذلك سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات دعمها.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها.

المبحث الأول:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهيئات دعمها

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعا خاصا من المؤسسات الاقتصادية،نظر لخصوصيتها والتي تعود أساسا لحجمها وعدد موظفيها، سنتناول في هذا المبحث تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا توضيح أهميتها والخصائص التي تتميز بها، مع إبراز أنواعها وذكر أهم الهيئات التي تدعمها .

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية بالنسبة للكثير من الدول، خاصة الدول الصناعية الكبرى نظرا لما تشكله من أهمية في تعزيز الجانب الاقتصادي ولأنها المحرك الأساسي للتنمية وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أظهرت الدراسات أن هناك ما يفوق خمسين من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أن هناك العديد من الدول ليست لديها تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ومن بين التعاريف التي قدمت نجد:

- ✓ **تعريف لجنة الأمم المتحدة والتجارة:** حيث عرفت المؤسسات المصغرة هي التي توظف أقل من 19 عامل والصغيرة بأنها تلك التي توظف من 20 إلى 100 عامل فأقل أما المؤسسات المتوسطة فهي توظف من 100 إلى 500 عامل.[2]

الجدول رقم (01):

معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف اللجنة

نوع المؤسسة	عدد العمال سنويا
المصغرة	من01إلى19عامل
الصغيرة	من 20 إلى 100 عامل
المتوسطة	من 100 إلى 500 عامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق

[1]) يوسف قريشي: سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر,رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص:19.

[2]) ليث عبد الله القهيوي , بلال محمود الوادي: المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 2012، ص:14.

✓ **تعريف منظمة جنوب شرق أسيا :** المؤسسات المصغرة هي التي يعمل بها من 01 إلى10 عمال أما الصغيرة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل أما المؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 99 عامل[1].

الجدول رقم (02):

معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منظمة جنوب شرق أسيا.

نوع المؤسسة	عدد العمال سنويا
المصغرة	من01إلى10عامل
الصغيرة	من 10 إلى 49 عامل
المتوسطة	من 50 إلى 99 عامل

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق

نلاحظ أن كل من لجنة الأمم المتحدة ومنظمة جنوب شرق أسيا اعتمدتا على معيار حجم العمالة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ **تعريف اليابان:** ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك حسب ما هو موضح في الجدول التالي:[2]

الجدول رقم (03):

معيار تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

القطاعات	رأس مال المستثمر	عدد العمال
المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي	أقل من 100 مليون ين	900 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالجملة	أقل من 30 مليون ين	100 عامل أو أقل
مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات	أقل من 10 مليون ين	50 عامل أو أقل

المصدر: زوينة محمد الصالح،أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير,جامعة الجزائر، 2007، ص:05.

✓ **تعريف منظمة العمل الدولية** : عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلع وخدمات،وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاصة في المناطق الحضرية وبعضها يعتمد على العمالة من داخل العائلة، والبعض الأخر قد

[1]) بن نعمان محمد: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص:05.

[2]) زوينة محمد الصالح: أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر، 2007، ص:05.

يستأجر عمالا أو حرفيين ومعظمهم يعمل برأس مال صغير، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض وتوفر فرص عمل غير مستقرة.[1]

- ✓ **تعريف المشرع الجزائري** : يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها كل مؤسسة تضم على الأقل من01 إلى 250 عامل ورقم أعمالها أقل من 40 مليون وحدة نقدية أو مجموع الميزانية لا يتجاوز 27 مليون وحدة نقدية.[2]

نلاحظ أن المشرع الجزائري اعتمد على معياري حجم العمالة ورأس المال.

الشكل رقم (01):

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري.

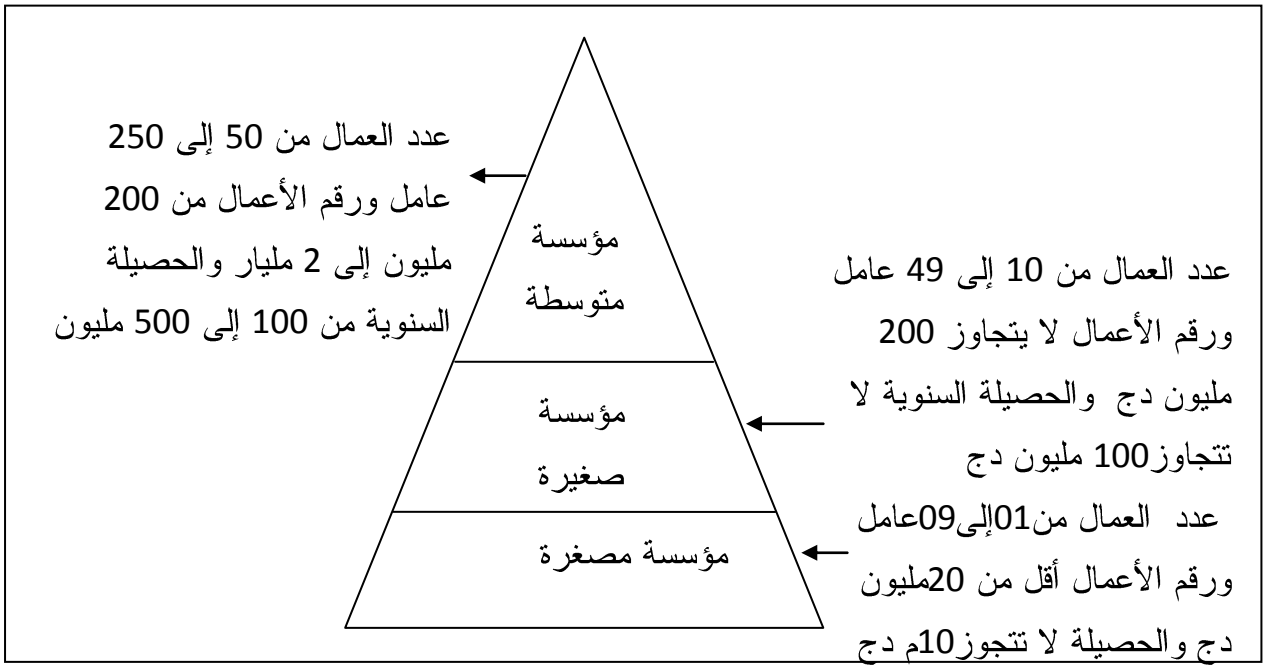

المصدر: توال أمنة،دور القياس المقارن في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص: 04.

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحكمه مجموعة من المعايير تختلف من بلد إلى آخر، فحجم المؤسسة يرتبط بعدد العمال الذي لا يزيد عن 250 عامل ورقم الأعمال الذي لا يزيد عن 2 مليار.

ثانيا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف، ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي التي تخدم بدرجة كبيرة اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة وتتجلى أهميتها في النقاط التالية:

[1]) صلاح حسن: دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011، ص:27.
[2]) بوقموم محمد: التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبا تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2006، ص: 106.

– عامل مهم لتنمية المناطق الريفية وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن، بل قد تساهم في تحقيق الهجرة العكسية.

– دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي.[1]

– قادرة على تقديم خدمات ذات أهمية كبيرة للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة وللاقتصاد والمجتمع ككل خاصة إذا تركز نشاطها في المجالات التكنولوجية التي تعتمد على البحث والتطوير.

– لا تترك بزوالها تأثيرا كبيرا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالأنواع الأخرى من المؤسسات الكبيرة[2].

– خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال والتحول إلى مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة والتطوير وتوسيع السوق.[3]

– تشكيل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والانتكاسات مثل التضخم والكساد.

– خفض معدلات البطالة والفقر[4].

– تستمد أهميتها من سهولة إدارتها وإمكانية توسعها إلى مساهمين جدد وقدرتها على التكيف والاستمرارية والنمو والتطور.

– قريبة من المستهلك وتلبي رغباته بما تمتاز به من صغر حجمها وقدرتها على المرونة والتكيف مع مختلف النشاطات والأوضاع.[5]

–قادرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمجمعات العمرانية على حد سواء وبالتالي تخفيف الضغط على بعض المناطق والأماكن المأهولة والمدن الكبرى.[6]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنواعها

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية ولاجتماعية في اقتصاديات العالم وتحظى هذه المؤسسات اهتماما كبيرا من كافة الجهات ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إيجاز أهم الخصائص، والأنواع التي تتميز بها عن بقية المؤسسات الأخرى.

---

[1]) ثريا علي حسين الورفلي: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2006، ص: 3.

[2]) زهواني رضا: تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مدكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,2008,ص:06.

[3]) صلاح حسين: مرجع سبق ذكره، ص ص: 6، 7.

[4]) خالد الخطيب، خليل الرفاعي: المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17/ أفريل 2006، ص :156.

[5]) زهواني رضا: مرجع سبق ذكره، ص:06.

[6]) سحنون سمير، بونوه شعيب: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة 18/17 أفريل 2006، ص :424.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتعدد خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعليه ارتأينا أن نتناول بعضها في النقاط التالية:

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية، في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وتكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين[1].
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، مع سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]
- انخفاض حجم الإنتاج الأمر الذي يقلل من تكاليف وأعباء التخزين، غير أنه يخلق لها مشكلة تتمثل في عدم الاستفادة من وفرات الإنتاج بأحجام كبيرة.[3]
- جودة الإنتاج حيث أن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج دو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.
- سهولة وبساطة التنظيم من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.[4]
- لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب استثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عال مثل قطاع النسيج فهي تستخدم تكنولوجيا بسيطة.[5]
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق ذلك أن صغر الحجم عموما وقلة التخصص وضآلة رأس المال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط وطبيعته.
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات، يفتح المجال أمام التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد العائلي مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها، عدديا في أنحاء متعددة من العالم.[6]

---

[1]) محمد راتول، بن داودية وهيبة: بعض تجارب الدول في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص: 172.

[2]) بلوناس عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2006، ص: 127.

[3]) بلعزوز بن علي، إليفي محمد: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2006، ص: 486.

[4]) ليلى لولاشي: التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد حيضر بسكرة، 2005، ص ص: 59، 60.

[5]) أحمد بن قطاف: حاضنات الأعمال التقنية في الدعم وترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007، ص ص: 58، 59.

[6]) محمد يعقوبي: مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2006، ص:18.

– الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار، على اعتبار أنها مصدر جيد للادخارات وتعبئة رؤوس الأموال من خلال جلب المدخرات الصغيرة واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية.[1]

– ارتفاع كثافة العمل تعتمد هذه المؤسسات على كثافة التشغيل وعنصر العمل ومهاراته في القطاع الصناعي، لذلك يتم الربط بين التوسع في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترشد فرص العمل بتكلفة مناسبة حيث يعتمد قطاع، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العمالة كأحد أهم عناصر الإنتاج.

– الاعتماد على شخص واحد لإدارتها، وهو ما يثير عدة مشاكل للمنشآت الصغيرة حيث أن هذا الشخص قد لا تكون لديه المهارات والكفاءات اللازمة للإدارة.

ثانيا: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع وتختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وتتمثل في:

1) **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها** : وحسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأشكال التالية:

أ) **المؤسسة العائلية :** مثل هذه المؤسسات تكون مقر إقامتها المنزل وتستخدم الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتوجات بكميات محدودة.

ب) **المؤسسات التقليدية :** تشبه هذه المؤسسات، المؤسسات العائلية إلا أنها تختلف عنه بالاعتماد على العامل الأجير وهو ما يميزها عن النوع الأول وتتم ممارسة نشاطها في ورشات صغيرة معتمدة على الأدوات اليدوية.

2) **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل :** تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل إلى مؤسسات غير مصنعة ومؤسسات مصنعة.

أ) **المؤسسات غير مصنعة:** تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي حيث يوجه النظام الأول للاستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل، إلا أنه لازال يحافظ على مكانة مهمة في الاقتصاديات الحديثة، أما النظام الثاني يقوم به حرفي لوحده أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاطه يدوي.[2]

ب) **المؤسسات المصنعة :** وهي المؤسسات التي تجمع بين المصانع الصغيرة والمصانع الكبيرة فتقييم العمل يختلف وكذا تعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب وكذا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.[3]

[1]) ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي: مرجع سبق ذكره، ص :32 .
[2]) زهواني رضا: مرجع سبق دكره، ص :11.
[3]) ليلى لولاشي: مرجع سيق ذكره، ص:55.

الجدول رقم (04):

تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلي			نظام المصنع	
إنتاج مخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	02	03	04	05	06	07	08

المصدر: زهواني رضا، تخطيط الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2008، ص: 10.

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتوج : وتصنف على أساس هذا المعيار إلى:

أ) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** حيث تقوم هذه المؤسسات بإنتاج كل السلع الموجه للاستهلاك.

ب) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة** : وتمثل كل المؤسسات التي تدخل ضمن الصناعات التالية,(الصناع الميكانيكية، صناعة مواد البناء، الصناعة الميكانيكية والبلاستيكية والمناجم).

ج) **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في إنتاج سلع التجهيز:** إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة احتياجها إلى الآلات والتجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج وكثافة رأس مال كبير، الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضعيفا.[1]

رابعا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الملكية: يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات خاصة، ومؤسسات عامة، ومؤسسات مختلطة.

أ) **المؤسسات الخاصة:**ويقصد بالمؤسسات الخاصة هي تلك المؤسسات التي تقوم في المقام الأول على فكرة الملكية الخاصة.

ب) **المؤسسات العامة:** هي المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية)

[1]) غدير أحمد سليمة: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص: 12.

ج) **المؤسسات المختلطة:** تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بنسب متفاوتة[1].

الشكل رقم (02):

أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

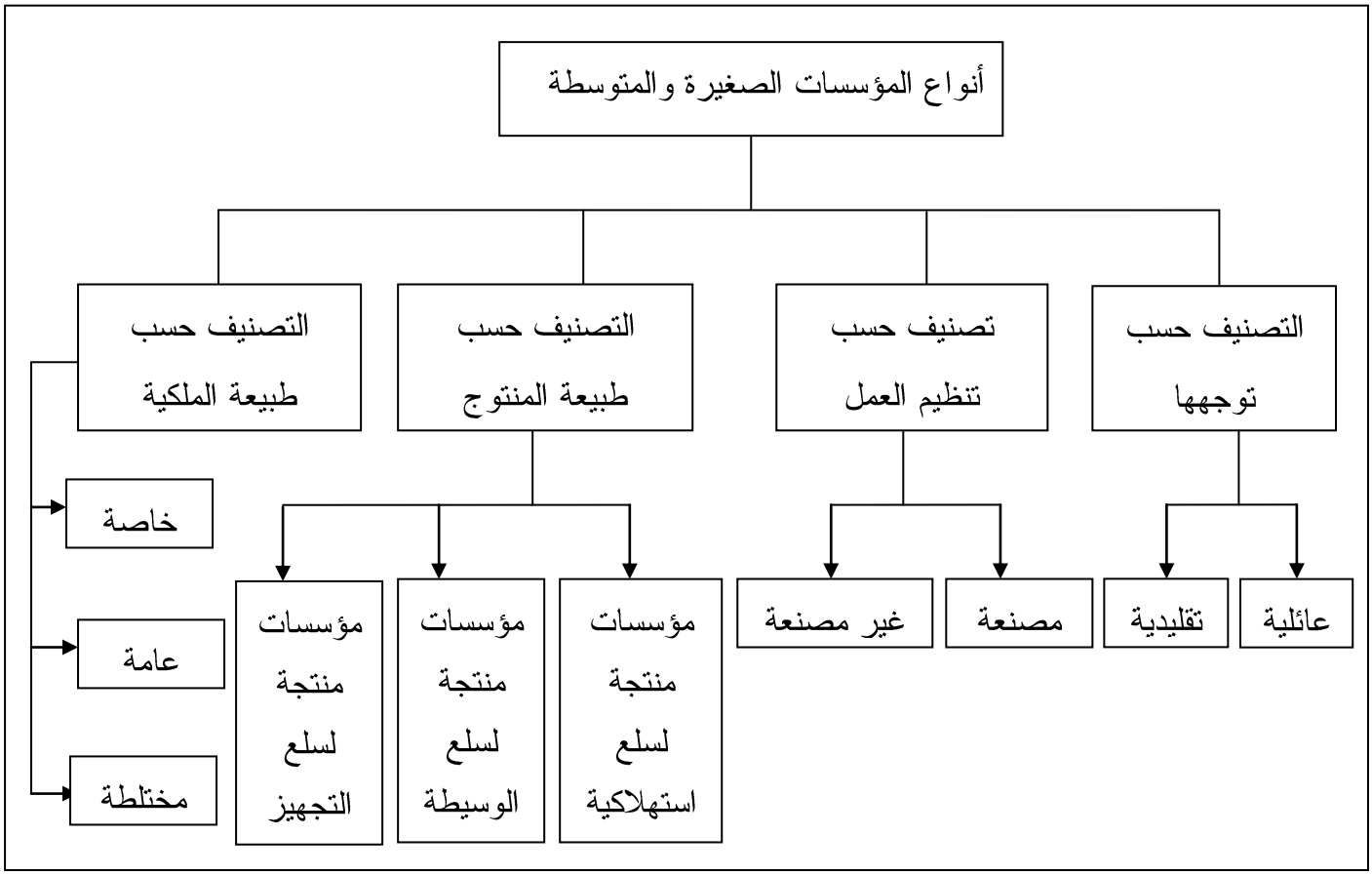

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق

المطلب الثالث: هيئات دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تعددت هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن بينها نذكر:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

أنشئت الوكالة على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لإنتاج السلع والخدمات, وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها وفي جوان 2006م أصبحت تحت وصاية وزير التشغيل والعمل والضمان الاجتماعي لها فروع جهوية مكلفة بالمهام التالية:

[1]) شعيب أتشي: واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 13، 14.

– تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب دوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد.

– متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بها.

– تضع تحت تصرف الشباب دوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التقني، التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتها.

– تحدث بنكا للمشاريع، وتقدم الاستشارة ويد المساعدة في مجال التركيب المالي ورصد القروض.

– تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية، في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها[1].

– كما تقدم الوكالة تمويلا من أجل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو من أجل توسيع المؤسسات عند توفر شروط محددة ويتم ذلك في ثلاث صيغ.

- ✓ **التمويل الذاتي:** في هذه الحالة رأس المال يتشكل من المساهمة الذاتية للمستثمر ودعم الوكالة يتم عن طريق الإعانات الجبائية والمرافقة.
- ✓ **التمويل الثنائي:** يضم التمويل الذاتي من المستثمر وتمويل من الوكالة يصل إلى 29% من قيمة الاستثمار إضافة إلى الإعانات الجبائية.
- ✓ **التمويل الثلاثي:** يضم التمويل الذاتي من المستثمر وتمويل من الوكالة يصل إلى 29% وتمويل بنكي بـــ 70%[2].

ثانيا: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)

تنشط هذه الوكالة تحت وصاية الحكومة، والتي تتكفل بإعطاء يد العون للمستثمرين، وتبين هذه الهيئة دور الدولة في إنعاش القطاع الخاص،وتمنح العديد من الامتيازات من بينها، الإعفاء الضريبي لفترة معينة.

بعد إصدار القانون الجديد للاستثمارات وكذلك بعد إنشاء المجلس الوطني للاستثمار

المرسوم رقم: 01 –03 – المؤرخ في 20 أوت 2001م المتعلق بترقية الاستثمارات.

المرسوم التنفيذي رقم 01– 281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001م والمتعلق بتنظيم وتشغيل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات.

أصبح المستثمر يستفيد من مزايا عدة، والتي تتعلق بالضرائب وحقوق الجمارك وفي بعض الأحيان، إعانة الدولة في المشروع حسب القيمة الاقتصادية له[3].

---

[1]) محسن عواطف: إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص: 38.

[2]) بن نعمان محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[3]) ضحاك نجية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم أفاق تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17/16/ أفريل 2006، ص: 191.

ثالثا: لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية وترقيتها (CALPI)

هي وكالة جاءت لتكميل نشاط ,وكالة ترقية ودعم الاستثمارات فهذه الوكالة تأسست عن طريق القرار الوزاري الصادر بتاريخ 15 ماي 1994م وهي تنشط على المستوى المحلي وتقوم بتوفير المناخ الملائم للمشاريع الاستثمارية ,التي تساهم في الإنعاش الاقتصادي.

حيث تقوم باستقبال وتسجيل الطلبات المتعلقة بالحصول على العقارات.

إعداد ونشر معلومات وإرشادات وتوضيح القواعد والإجراءات, حول كيفية توزيع الأراضي والعقارات.[1]

رابعا: الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI)

بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمارات التي تم إنشاؤها سنة 1994 م والتي تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية حيث أن هذه الأخيرة أصبحت تلعب دور المضارب والريوع المالية، ولهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي،في سنة 2001م والتي ستكون لها فروع على مستوى كل الولايات ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع الأراضي والتأجير العمارات، وتقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام إنجاز الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية، في مناطق لائقة على المستوى المحلي حيث ستسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانيات العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات وذلك مثل مكان تواجد العقار (ساحة الأراضي، أسعارها ...إلخ).

كما يتم نشر هذه المعلومات وجعلها في متناول المستثمرين وذلك بإنشاء بنك للمعلومات على المستوى الوطني وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[2]

خامسا: صندوق الضمان المشترك للقرض المصغر

أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04- 16 المؤرخ في 22 جانفي 2004م وهو بمثابة آلية جديدة لضمان مخاطر القروض المصغرة إذ يختص بضمان القروض التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية المنخرطة مع الصندوق بنسبة 85 % من الديون المستحقة وفوائدها في حالة إخفاق المشروعات الممولة.[3]

---

[1]) حجاوي أحمد: إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 116.

[2]) بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17/16 أفريل 2006، ص ص: 329-330.

[3]) شريف غياط، محمد بوقموم: التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2008، ص: 135.

سادسا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

استحدثت هذه الوكالة سنة 2004م وتقوم بالإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التي تقدمها البنوك التجارية والمؤسسات المالية للمستفيدين منها، ومن أهم وظائفها تقديم قروض بدون فائدة وتقديم الاستشارات والإعانات للمستفيدين من قروض الصندوق الوطني للقروض المصغرة كما تعمل على توطيد العلاقة بين البنوك والمؤسسات المالية، لتوفير التمويل اللازم لمشاريع استثمارية.[1]

[1]) عبد اللاوي مفيدة وآخرون: الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسب المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 06/05 ماي 2013، ص: 4.

المبحث الثاني:

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن المؤسسات على مختلف أنواعها الصغيرة والمتوسطة والكبيرة تحتاج إلى التمويل المناسب,حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا معقولين،ودالك في كل فترات حياتها بدءا بتأسيسها وانطلاقها وكذلك أثناء تطورها وتحديثها، ولهذا سنتناول في هذا المبحث تحديد تعريف التمويل وأهميته وخصائصه وتحديد أهم المبادئ التي يقوم عليها.

المطلب الأول: تعريف التمويل وأهميته

يحتل التمويل أهمية بالغة في تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما تحتاجه من أموال لتمويل مشاريعها وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا: تعريف التمويل

لقد تعددت التعاريف حول التمويل ومن بينها نذكر:

- ✓ يعرف التمويل على" أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام".[1]
- ✓ "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".[2]
- ✓ "هو تدفقات نقدية ومالية مختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات بغرض إنتاجي واستهلاكي".[3]
- ✓ التمويل هو" أحد مجالات المعرفة، وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وحسن استخدامها من جانب الأفراد والمؤسسات والحكومات".[4]
- ✓ التمويل هو" ذلك النشاط الذهني الذي يختص بالتخطيط والتنظيم والمتابعة لحركتي الدخول والخروج للأموال الحالية، والمرتقبة إلى ومن المنظمة من خلال القرارات المالية التي تتخذ بموجب، اعتباري عائد الاستثمار وتكلفة تدبير الأموال حرصا على توفير السيولة الواجبة لعمليات المشروع بما يكفل تحقيق مستوى ربح يتناسب وإشباع رغبات الملاك من حملة الأسهم".[5]

ومن خلال ما سبق ذكره نستنتج أن" التمويل هو إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها وتوسيعها وبأقل التكاليف وفي الوقت المناسب وهذا من خلال انتقال رأس المال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي".

---

[1]) أحمد بوراس: تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ط1، ص: 25.

[2]) أشرف محمد دوابة: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, جامعة قالمة، 18/17 أفريل، 2006، ص: 333.

[3]) خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان: دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17أفريل2006، ص: 398.

[4]) عبد الله إبراهيم: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17أفريل 2006، ص: 382.

[5]) بلال خلف السكارنة: الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2008، ص: 210.

الشكل رقم (03):

انتقال رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز.

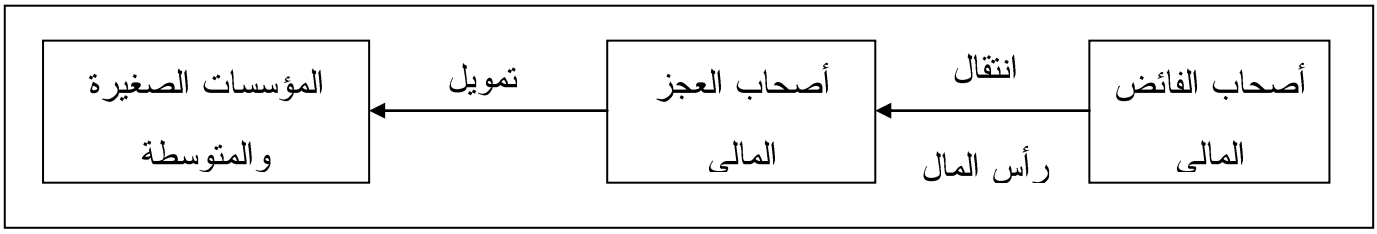

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق

ثانيا: أهمية التمويل

لقد تعددت أهمية التمويل ومن بينها نذكر:

- يضمن التمويل السير الحسن للمؤسسة، فهو يعمل على تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها ويوفر احتياجات التشغيل ويزيد من الدخل بإنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة.
- المحافظة على السيولة من طرف المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية عن طريق قرار التمويل.[1]
- يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي إلى الوحدات التي تعاني من العجز المالي, وقت حاجتها لذلك وهذا مقابل فوائد مالية وبهذا فإن التمويل ضروري لنمو الاقتصاد وتنمية المجتمع.[2]
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.[3]
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة، وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم[4].

---

[1]) دراجي كريمو : دور صندوق القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص:74.

[2]) بوعبد الله وهيبة: إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص: 65.

[3]) رابح خوني: ترقية أساليب وصيغ تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري , مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2003، ص: 658.

[4]) طاهري طيبة: طرق تمويل المؤسسات الصحية, مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2008، ص:54.

المطلب الثاني: خصائص التمويل

الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص التالي:

1. **الاستحقاق:** يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من التمويل، لها فترة زمنية وموعد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
2. **الحق على الدخل** : وهو يعني أن مصدر التمويل له الحق الأول، بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.
3. **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة من تسديد التزامها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة تلجأ إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول المصدر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسديد أي التزامات أخرى.
4. **الملاءة:** وهي تعني أن تنوع مصادر وتعددها تعطي للمؤسسة فرص الاختيار للمصدر التمويلي الذي يناسب المؤسسة في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.[1]
5. **الضمانات المطلوبة لاستخدام أموال التمويل** : إن البنك لا يقوم بإقراض الأموال إلا بضمان استردادها عند الحاجة إليها أو استرجاعها في حالة ما إذا خسر المشروع فهو شديد الحيطة والحذر عند إقراضه للأموال وتختلف الضمانات باختلاف مصدر أو نوع الأموال.[2]

المطلب الثالث: مبادئ التمويل

يرتكز التمويل على العديد من المبادئ التي يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار التمويل:

1. **ضرورة الموازنة بين المخاطر والعائد:** حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية.
2. **الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود:** من المبادئ الأساسية للتمويل أن النقود لها قيمة زمنية مصاحبة لها فالدينار الذي يمكن الحصول عليها لآن أعلى قيمة من نفس الدينار الذي يمكن الحصول عليه العام القادم, ولذلك القاعدة تنص على أنه من الأفضل السعي للحصول على الأموال مبكرا كلما كان ذلك ممكنا.
3. **كفاءة أسواق رأس المال :** بما أن هدف التمويل هو تعظيم ثروة الملاك أو حملة الأسهم حيث لا يمكن قياس هذه الثروة إلا من خلال كفاءة الأسواق المالية والسوق الكفء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه قيم الأصول والسندات في أي لحظة مقدار المعلومات المتاحة لدى الجمهور.

[1]) محمد بشوشة: مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007، ص: 07.

[2]) عبد الله بلعيد: التمويل برأس المخاصر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، ص: 37.

4. **الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الضريبية:** عند اتخاذ أي قرار تمويلي يجب على المسير المالي أخذ بعين الاعتبار تأثيرات الضريبية على هذا القرار ومعنى ذلك أن جميع التدفقات النقدية يجب أن تحسب بعد خصم الضرائب.
5. **إشكالية الوكالة:** تنشأ إشكالية الوكالة من مبدأ فصل الملكية عن التسيير، ونظرا لهذا الفصل فإن المسيرين قد يتخذون قرارات لا تتفق مع أهداف الملاك في تعظيم قيمة الأسهم على الأقل في الأجل القصير،كذلك فإنهم يحاولون تعظيم منافعهم الخاصة من حيث المرتبات والحوافز وذلك على حساب الملاك كما قد يتجنبون الدخول في مشروعات ذات المخاطر مرتفعة على الرغم من ارتفاع العائد لأنها قد تكلفهم فقدان مناصبهم[1].

[1]) محمد بوشوشة: مرجع سبق ذكره، ص ص: 10,09

المبحث الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها

يعتبر التمويل من بين القضايا الهامة التي تشغل بال أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن على أساسها أن يكتب النجاح للمشروع أو أن يبوء بالفشل، وعلى هذا الأساس اعتنت به الدولة من خلال إنشاء وزارات وهيئات عليا، تعنى بتهيئة ظروف الإقلاع والاستمرار لهذا النوع من المؤسسات كما أنشأت صناديق خاصة ووكالات مختصة قصد تأمين التمويل اللازم لأصحاب هذه المؤسسات، لهذا سنتناول في هذا المبحث تحديد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي توجهها، وآفاق وتحدياتها.

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين:

- ✓ مصادر داخلية.
- ✓ مصادر خارجية.

أولا: المصادر الداخلية

التمويل الداخلي يعني مقدرة المنشأة على تغطية احتياجاتها المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات الرأسمالية وكذلك زيادة رأس مال العامل من الأموال الذاتية للمؤسسات ويشمل التمويل الداخلي على الفائض النقدي المتولد من العمليات الجارية وكذلك ثمن بيع الأصول الثابتة ومع ذلك نستطيع التميز بين نوعين من التمويل الداخلي من خلال الهدف من التمويل سواء من خلال المحافظة على الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو توسيع في نشاط المؤسسة الاستثماري وبشكل عام نستطيع القول أن مصادر التمويل الداخلي هي:[1]

1. **الادخارات الشخصية:** يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية وخصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة إذ من الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر المالية الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية.[2]

2.الشركاء وحملة الأسهم: يمكن الحصول على المبالغ لتمويل حقوق الملكية عن طريق المشاركة من طرف عدد من الشركاء أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة وإصدار الأسهم ويمكن عن طريق المشاركة توفير مبالغ أكبر أما عن طريق الشركاء أو الاقتراض بسبب المشاركات فإن المبالغ تكون متاحة للعمل عن طريق العديد من المستثمرين بسبب محدودية مسؤولية حملة أسهم الشركة وبسبب استمرارية وجود المؤسسة وإمكانية كل مساهم من بيع أسهمه في أي وقت.[3]

---

[1]) منير شاكر محمد وآخرون: التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2008، ص: 289.

[2]) عمران عبد الحكيم: استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007، ص:13.

[3])ماجدة العطية: إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط4، 2012، ص: 70.

3.الأرباح المحتجزة: إن الهدف الذي تسعى الشركة إلى تحقيقه هو الربح وما دام الأمر كذلك فإن من حق حملة الأسهم على الشركة أن توزع هذا الربح كله عليهم بحسب عدد الأسهم التي يملكونها ولكن إذا تم توزيع كامل الربح على المساهمين لدفع تكاليف شراء آلات جديدة بدل القديمة أو لمواجهة تكاليف التحسينات والتوسيعات الأخرى أو لتمويل العمليات التشغيلية التي تنفذها

من هنا تأتي أهمية احتفاظها بجزء من الأرباح وتوزيع جزء آخر على المساهمين، إن الأرباح التي تحتفظ بها تسمى الأرباح المحتجزة، ويعتبر توزيع الأرباح أو احتجازها من المشكلات الرئيسية التي يوجهها المدير المالي وأهم هذه المشكلات، هي ما نسبة الأرباح التي يوزعها على المساهمين، وما الهدف من احتجازها، ولحل هاتين المشكلتين يكون النقاش حول مقدار الأرباح المحتجزة التي تعتبر مصدرا داخليا للتمويل، فمن الناحية القانونية لا يجوز للشركة توزيع الأرباح إذا كانت تواجه حالة من العسر المالي، أو إذا كان توزيع جزء من الأرباح يؤدي إلى عسر مالي لها أو إلى تخفيض القيمة الاسمية للأسهم لرأس مال المصرح به قانونا، وبالتالي لا يحق أيضا للشركة إلى توزيع الأرباح المحققة دون المساس برأس المال المصرح به قانونا، ومن بين عيوب الأرباح المحتجزة، أنها تكلف المؤسسات إصدار أسهم مجانية مقابل احتجاز أرباح المساهمين مما يزيد من كلفة هذا المصدر[1].

أما مزاياها فتتمثل في أنها، مصدر متاح لكل المؤسسات الرائجة، بالإضافة إلى توافرها بسهولة دون جهد الدخول في مفاوضات أو وضع شروط، كما أنها لا تؤثر في عدد الأصوات.[2]

4. الحسابات بطيئة التسديد والمشكوك فيها:

– تنشأ الحسابات الدائنة عندما تحاول المؤسسة تنشيط مبيعاتها عن طريق فتح ائتمان تجاري لتجار التجزئة أو المستهلكين، مع مرور الزمن تجد المؤسسة أن لديها العديد من الحسابات بطيئة الحركة والتسديد أو المشكوك فيها.

– لذا لابد من التأكيد على مراقبة هذه الحسابات وتصنيف العملاء المختلفين ووضع حد للسقوف الائتمانية الممنوحة للعملاء ضمن سياسة واضحة لرقابة التسهيلات الائتمانية، وفي نفس الوقت يمكن للمؤسسة القيام بحملة جادة لتحصيل الحسابات بطيئة التسديد والمشكوك فيها بغرض الحصول على النقدية اللازمة له[3].

5.الضرائب:تعتبر الضرائب الوسيلة التي بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحكومة وتستخدمها هذه الأخيرة لأغراض الإنفاق الجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، أو أن النوع الثاني من الإنفاق يسعى إلى تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج، والسياسة الضريبية الناجحة هي التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المتمثلة في تغيير نمط الاستثمار وكذلك الحد من

[1])علي عباس: الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص ص: 283،282.

[2]) أيمن الشنطي وأخرون: الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2010، ص: 77.

[3]) فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العالي: الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008، ص ص: 169-167.

تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة ويجب أن يكون الهيكل الضريبي مرن بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.[1]

6.المدخرات الوطنية : إذ يعتبر هذا المصدر موردا دائما إذا ما تم استغلاله بنجاح وهو يبعد شبح المخاطر على البنوك وعلى خزينة الدولة ومن مركبات الادخار الوطني، الادخار العائلي الذي أخد ينمو تدريجيا،مع استقرار الاقتصاد الوطني والإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتعطي القطاع الخاص دورا فعالا في الاقتصاد الوطني عن طريق تحفيزه وتقديم نوع من الضمانات، أخذت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتزايد يوما بعد يوم وأصبح الفرد الجزائري يعطي للادخار أهمية كبيرة.[2]

7.المؤونات والاهتلاكات:

أ) **الاهتلاكات:** هو طريق من أجل ضمان تجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو أنه التسجيل المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها في الميزانية بقيمتها، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعادة تكوينها للأموال المستثمرة ويتم حجز المبالغ السنوية التي تبقى تحت تصرف المؤسسة كتمويل ذاتي يوم صرفيها.[3]

ب) **المؤونات:**هيمكون مالي من أموال المنشأة يحتجز لغرض مواجهة خسائر محتملة أو أعباء ممكنة الحدوث في المستقبل حيث تبقى مجمدة داخل المؤسسة إلى حين تحقيق الخطر أو العبء الذي كونت من أجله هذه المؤونات أو زوال الخطر المحتمل لذلك نميز بين عدة أنواع منها والتي تشكلها المؤسسات لأغراض سالفة الذكر، حيث نجد المؤونات القانونية، مؤونة الأخطار والتكاليف، ومؤونة من أجل الإصلاحات الكبرى[4].

- **مزايا وعيوب التمويل الداخلي:**

✓ **مزايا التمويل الداخلي:** التمويل الداخلي يعطي المنشأة حرية الحركة وشبه استقلال كلي عن المالكين والغير، وقد يؤثر ذلك على الريعية وذلك عن طريق تخفيض الفوائد الواجبة الدفع على الديون الخارجية، تدعيم الأرباح المحتجزة المقدرة الإقتراضية للوحدة عن طريق زيادة حقوق الملكية.

✓ **عيوب التمويل الداخلي:** يؤدي الاعتماد على التمويل الداخلي فقط إلى إبطاء التوسع مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، قد لا تهتم الإدارة بدراسة مجالات استخدام الأموال الذاتية في نشاط المؤسسة كاهتمامها بمصادر التمويل الخارجية، مما يؤدي إلى إضعاف العائد المتحصل

ثانيا: المصادر الخارجية

---

[1]) مدحت القريشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص ص: 192-193.

[2]) محمد فرحي: التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية، ملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة 17-18 أفريل 2006، ص ص :346-347.

[3]) فراحي بلحاج: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص :123.

[4]) أحمد بوراس: مرجع سبق ذكره، ص: 30.

التمويل الخارجي يعني تمويل الاستثمارات الجديدة في منشأة الأعمال بالاعتماد على الأموال التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية, وتحصل المنشأة على تلك الأموال بشروط وإجراءات يحدده سوق المال, وعائد الفرصة البديلة وبالتالي تحتاج عمليات التمويل الخارجية إلى وقت أطول من التمويل الداخلي وذلك من أجل دراسة الوضع المالي, والشروط والتكلفة والعائد المتوقع جراء ذلك وبشكل عام يمكن القوم أن مصادر التمويل الخارجية هي[1]:

1. **الاقتراض من السوق الغير رسمي:** تلجأ إليه المؤسسة في حالة عدم كفاية باقي الموارد المتاحة إذ يقدم فيه قروضا صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا والفائدة تحسب باليوم أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عن السنة الكاملة، وعادة ما تأخذ ضمانات مالية لتأمين عمليات الاقتراض حليا ذهبية، أو رهونات عقارية[2].

2.التمويل التأجيري: يعتبر التمويل التأجيري أحد أنواع التمويل قصير الأجل وتحصل عليه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من الموردين ويتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تتاجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج ويلعب الائتمان التجاري دور بالغ الأهمية في تمويل كثير من المؤسسات خاصتا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو تعاني من عدم كفاية رأس مالها في تمويل احتياجاتها التجارية وتعتمد عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للمزايا التي يتمتع بها هذا النوع من الائتمان من خلال سهولة الحصول عليه، كما يمكن للمؤسسة أن تستعمله كلما أرادت دالك وبالكيفية التي تحتاجها.[3]

3.الهيئات الحكومية المختصة: حيث تمنح هذه الهيئات قروضا بدون فوائد أو فوائد رمزية وبدون ضمانات إذ أنها لا تهدف إلى الربح كونها أنشأت في إطار سياسة الدولة لدعم الاستثمار والتنمية ومن أمثلتها ما يلي:

- ✓ إدارة المشروعات الأمريكية.
- ✓ الشركة الشعبية للتمويل في اليابان.
- ✓ بنك الإنماء الصناعي.
- ✓ مؤسسة الإقراض الزراعية.
- ✓ الصندوق الاجتماعي للتنمية وجهاز الحرفيين في مصر.
- ✓ وكالة دعم وتشغيل الشباب ووكالة دعم وترقية الاستثمار في الجزائر
- ✓ مؤسسة نهر الأردن في الأردن.[4]

4.البنوك التجارية: تقوم باقتراض الأفراد أو رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مبالغ معينة، لأغراض استثمارية وأخرى وتمنح هذه القروض على الأمد الطويل أو القصير وفقا لطبيعة

[1]) منير شاكر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 294,291.
[2]) بن نعمان محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 12.
[3]) مدني بن شهرة: الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص: 46.
[4]) بن نعمان محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 15.

القرض ويحصل البنك على فائدة مقابلة هذه القروض وتسمى عملية منح القروض من قبل البنك بعملية خلق النقود أو الودائع كما تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول البنك وتحقيق البنوك أرباحا من هذه القروض وهناك نوعين من هذه القروض[1]:

أ) **قروض تمويل دورة الاستغلال:** يوجه هذا النوع من القروض إلى تمويل نشاطات الاستغلال التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة الأجل، والتي لا تتعدى عادة السنة والغرض الأساسي من هذه القروض هو المساهمة في تمويل الإنفاق الجاري للمؤسسة خلال دورة الاستغلال أو توفير السيولة وتمكينها من مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل لضمان السير الحسن لدورة الاستغلال وهي بدورها تضم عدة أنواع منها قروض تمويل الخزينة، قروض تمويل الصفقات العمومية، منح كفالات لصالح المقاولين، قروض الالتزام، قروض تعبئة ديون العملاء.

ب) **قروض تمويل دورة الاستثمار** : تحتاج المؤسسة إلى الموارد المالية لتمويل دورة الاستثمار سواء في بداية نشاطها، أو في مراحل توسعها وتطورها، وفي هذا الإطار ومن أجل تغطية هذه الاحتياجات توفر البنوك نوع من القروض الموجهة أساسا لتمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن تقسيمها حسب المدة إلى قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.[2]

5.التمويل الإسلامي: تتنوع الصيغ التمويل في البنوك الإسلامية ويمكن ذكر أهمها كما يلي:

أ) **المرابحة:**وهي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من البنك الإسلامي بأن يشتري سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين، ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء، أما البنك الإسلامي فيسمى المأمور بالشراء، أو البائع هذا وقد يقوم الأمر بالشراء بدفع الثمن للبنك حالا أو مقسطا أو مؤجلا وعادة ما يتم دفع الثمن بموجب أقساط شهرية أو سنوية متساوية أو دفعة واحدة بعد أجل محدد.[3]

شروط بيع المرابحة:

المرابحة عبارة عن عقد بيع وبالتالي يجب أن تحقق أركان العقد وهي:

- الإيجاب والقبول.
- أطراف العقد.
- المتعاقد عليه.

ولكل ركن من هذه الأركان شروط يجب توفرها حتى يكون العقد صحيحا كشرط توافر الأهلية في أطراف العقد ...الخ وكشرط خلو المتعاقد من الجهالة، مدى شرعية الانتفاع به.

كما أن المرابحة تختص ببعض الشروط عن غيرها بـــ:

---

[1]) محمد الزيون وأخرون: أساسيات علم الاقتصاد، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2008، ص: 346.

[2]) عمران عبد الحكيم: مرجع سبق ذكره، ص ص : 73،80.

[3]) محمود حسين الوادي وآخرون: الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، دس, ص: 195.

- على المشتري الأول للسلعة مضافا إليه المصروفات التي تحملها البنك لشراء السلعة.
- على المشتري بالربح المضاف إلى الثمن الأول لاعتباره جزءا من الثمن.
- صحة العقد الأول والدي بموجبه اشترى البنك السلعة.
- أن يوضح البنك العيب الحادث بعد الشراء في السلعة محل المرابحة.[1]

ب) بيع السلم:

يمكن للبنوك الإسلامية أن تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة أساليب لسلم منها:

- أن يقدم البنك الإسلامي تمويلا نقديا يحتاج إليه صاحب المؤسسة على أن يكون هذا التمويل بمثابة رأس المال السلم وتكون السلعة التي تنتجها المؤسسة هي المسلم فيه خاصة إذا كانت منتجاتها زراعية أو صناعية، ثم يبرم البنك الإسلامي عقد سلم موازي مع جهة أخرى لبيعها تلك المنتجات ويكسب الفرق بين ثمن الشراء والبيع على أن يكون هناك توافق في الآجال بين العقدين المتوازيين.[2]

شروط السلم:

- أن يكون الأجل معلوما.
- أن تكون ذات صفات معينة محددة تنفي عنها الجهالة وأن يتم تحديد مكان التسليم.
- التأكد من تحصيل رأس مال السلم وتسليمه للبائع فعلا في مجلس العقد قبل أن يفترق العاقدان والتأكد من بيان رأس مال السلم وأن يكون معروف المقدار، كما ينبغي التأكد من سلامة الضمانات.[3]

ج) بيع الأجل:

هو تسليم السلعة في الحال مع تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن، كله أو جزء منه، فإذا تم سداد الجزء المؤجل من الثمن مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها فهو بيع أجل وإذا تم السداد دفعات أو أقساط فهو بيع بالتقسيط, [4] ويقوم المصرف الإسلامي بالعملية بنفسه ومباشرة في حالة الاستثمار العقاري كشراء الأراضي، وبناء الشقق والمنازل وبيعها, حيث يشتري المصرف الإسلامي أصلا معينا ويحتفظ به لحين مجيء من يرغب بالشراء فيبيعه هذا الأصل بسعر أعلى يتناسب مع مدة التقسيط وتكلفة الأصل.[5]

د) المضاربة:

المضاربة هي أن يعطي أحد لآخر مالا معلوما ليتاجر به وأن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق أما الخسارة فتكون من رأس المال فقط إذ أن المضارب يكفيه خسارة جهده فقط فلا يتكبد خسارة أخرى.

---

[1] سفيان بلهادي: التمويل البنكي وأثره على ربحية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2013، ص:64،63.

[2] سلمان ناصر، عواطف محسن: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، 23-24 فيفري 2011، ص: 12.

[3] صادق راشد الشمري: أساليب الصناعات المصرفية الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط ع، 2008، ص ص: 64-65.

[4] سفيان بلهادي: مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[5] محمود حسين الوادي وآخرون: النقود والمصارف، دار المسير لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2010، ص: 202.

ومن مزاياه يمكن لمن يملك المال القليل أن يدخل حلبة الاستثمار، على قدم المساواة مع من يملك المال الكثير وإتاحة الفرصة أمامهم للاستثمار المالي الذي لا يتطلب البحث في السوق عن شخص تتوافر فيه الأمانة والاستقامة لكي يبدؤا بعد ذلك رحلة المتاعب في التفكير بنوع التجارة المربحة والدخول في تفاصيل الشروط الواجب على المضارب مراعاتها.[1]

و) المشاركة:

المشاركة هي مشاركة البنك الإسلامي للعميل أو المؤسسة في رأس مال المشروع وفقا لعقد مشاركة وهي على عدة أشكال منها:[2]

- ✓ **المشاركة في تمويل صفقة معينة :** تخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة بحيث يشترك البنك في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير وتمويل رأس مال العامل.
- ✓ **المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك :** هي المشاركة التي يتم فيها تحديد نصيب كل من البنك والعميل في رأس مال المشروع وعندما يبدأ المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة معينة يتفق عليها مملوكا من طرف العميل.[3]

6.التمويل التأجيري:هو أسلوب متوسط وطويل الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية للمؤسسات وهو عقد تأجيري يبرم بعلاقة تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمدة زمنية محددة مقابل تسديد دفعات إيجار دورية مع وجود خيار شراء الأصل المؤجر في نهاية مدة الإيجار[4]وهي تصنف إلى نوعين:

أ).إجارة تشغيلية : وهي محددة بأجل يرد المأجور بعدها إلى المالك أو يجدد العقد لمدة أخرى ولا يتطلب هذا النوع إضفاء كاملا لقيمة الأصل.

ب).إجارة تمويلية: تتميز بطول مدتها وتحمل وعدا بنقل الملكية في نهاية المدة إلى المستأجر، كما أنها تتطلب إضفاء كاملا لقيمة الأصل وتستخدم الإجارة كوسيلة تمويلية يكون التمويل فيها على شكل أصول وموجودات ثابتة، توضع في تصرف المستأجر وهذا النوع من التمويل يسمح للمستأجر بمباشرة نشاطه بحجم أقل من رأس المال، حيث يتيح له عقد الإجارة استعمال الأصول من غير اضطرار لامتلاكها.[5]

7.رأس المال المخاطر: هو رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبيا حال بيع حصة هذه المؤسسة بعد عدة سنوات.

---

[1]) حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن: اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص:185.

[2]) مصطفى كمال السيد الطايل: الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، ط1، 2009، ص: 57.

[3]) خبابة عبد الله: الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2008، ص:169.

[4]) عمر الحاج سعيد: دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2011، ص:02.

[5]) حسين عبد العزيز جرادات: الصيغ الاستثمارية في رأس المال العامل، دار صفاء بنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011،ص:20

كما يعتبر رأس المال المخاطر مخاطرة بين الصناعي والمالي مجتمعة حول مشروع مؤسسة، فهو إذا استثمار في الأموال الخاصة في مؤسسات غير مدرجة في البورصة, وعليه يقدم رأس المال المخاطر مساهمته كامل مراحل تطور المؤسسة ويمثل رأس المال المخاطر إجابة هيكلية لاقتصاد المديونية وحقيقة مسجلة على المدى البعيد في اتجاه اقتصاد الأموال الخاصة، كما يعد رأس المال المخاطر الوسيلة الوحيدة لتعبئة الادخار الطويل الأجل، نحو المؤسسات غير المسعرة أو غير المدرجة والتي هي في طور النمو، ابتداء من تمويل الإنشاء النمو، أو التحويل لرأس مال المخاطرة عدة خصائص يجعل منه نشاطا لوساطة مالية خاصة.

– يتعلق الأمر بنشاط يجلب أموالا خاصة للمؤسسة المبدعة غير المدرجة، وغير مسعرة، وليدة أو في تطور، لها إمكانيات كبيرة للنمو.

– المؤسسات الممولة موجودة في قطاع يتميز بنمو كبير، ناشئ أو سينشأ.

– المعايير المأخوذة في الحسبان تخص في الغالب نوعية المشروع خبرة الجهاز المسير وانسجامه وكذلك قدرة المؤسسات الناشئة(Start up) للتموضع السريع في السوق بحجم عالمي.[1]

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الأهمية والدور المتميز الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والاهتمام الذي توليه لها مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية،إلا أنها لازالت تواجه العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون مواصلة مسيرتها نحو التطور والتنمية، ومن بين هذه الصعوبات نجد ما يلي:

– الاهتمام البالغ بالمؤسسات الكبيرة على اعتبار أنها مؤسسات عمومية على حساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل أغلبها القطاع الخاص في معظم الدول النامية، وبالتالي عدم استفادتها من المساعدات الفنية والمالية والإعفاءات الضريبية.

– تعاني أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقص شديد في المعلومات والبيانات نتيجة افتقارها لنظام معلومات جيد يمكنها من الحصول على المعلومات المتعلقة بمحيطها الخارجي وما يحمله من فرص وتهديدات.

– عدم القدرة على ضمان مستوى الجودة للمواد الأولية، لضعف قدرتها على السيطرة والتفاوض مع الموردين لمحدودية الكمية المشترات.[2]

– صعوبة الحصول على العقار الذي يطرح بشكل كبير عند محاولة الحصول على القروض لأن البنوك تطلب عقد الملكية.

---

[1]) خالد إدريس: فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر، 2008، ص ص : 61-62.

[2]) شاوي صباح: أثر التنظيم على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010، ص ص : 176-179.

– نقص الإحصائيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي، والتي تمكن من التعرف على الفرص والمخاطر الاستثمارية.[1]

– عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.

– استخدام أجهزة ومعدات تقليدية أو أقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسة الكبيرة.

– لها إمكانيات ضعيفة في الناحية التسييرية وكذلك في استعمالاتها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– تتميز هذه المؤسسات بعدم تفويض السلطة وتمركز اتخاذ القرار بأيدي المسؤول الأول[1].

– التهميش الإعلامي لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، وتركيز وسائل الإعلام بكافة صورها على المؤسسات الكبيرة.

– عدم القدرة على جلب العمالة الماهرة بسبب قلة الموارد المالية.

– قصور شبكة توزيع خاصة الخارجية منها.[3]

– الصعوبات الجمركية حيث يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ والحاويات لعدة شهور مما ينعكس سلبا على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد بالسوق الداخلي.[4]

– غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.

– غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خيارات متخصصة، لدراسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات.

– عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب ودالك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال وغياب المتابعة عن طريق التحريات الميدانية المختلفة.[5]

– ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب المبالغ الصغيرة للقروض وعليه مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المعوقات التي تواجه المؤسسات وخاصة في مرحلة الإنشاء.

– اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تعاملها على القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية وهذا ما يزيد خطورة التعاملات معها.[1]

---

[1]) عبد الله مايو: واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010 ص: 20.

[2]) بن حمود عبد الله: تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010، ص ص: 93-94.

[3]) توال آمنة: مرجع سبق ذكره، ص ص: 8، 9.

[4]) فتات فوزي، عمران عبد النور قمار: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار استراتيجي، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 18/17 أفريل 2006، ص: 792.

[5]) زوينة محمد الصالح: مرجع سبق ذكره، ص ص: 15، 19، 20.

– نقص المدخرات.

– الافتقار إلى سوق مالية نشطة يعتبر من أهم الصعوبات أمام عملية الخصخصة، وأمام المؤسسات بوجه عام.[2]

المطلب الثالث: أفاق وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لاشك أن عولمة الاقتصاد يميزها الدور البارز للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلق مناصب شغل والمساهمة في تسيير التيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل من المؤسسات المحرك القاعدي للاقتصاد أي دولة.

لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة فرغم مرور أكثر من عشرية على الانفتاح الاقتصادي إلا أن موضوع المؤسسات الصغيرة المتوسطة لا يزال في طور التأسيس وعليه لابد أن نتطلع إلى أفاق واسعة تجعل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية وتتجلى هذه الأفاق في:

– نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة.

– ترقية وتطوير التكوين في مجال مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تأهيل الموارد البشرية وتنمية المعرفة التقنية التسييرية.

– تكثيف إنشاء مراكز الدراسات ومراكز الدعم.

– ترقية وتطوير آليات الدعم.

– ترقية وتثمين التعاون الدولي والشراكة.[3]

أما فيما يخص التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: أثار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي ويقتضي هذا إلغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدولتين المشاركتين وبالتالي غزو الأسواق الداخلية بالمنتجات الخارجية ذات تكنولوجيا عالية وإمكانيات هائلة إضافة إلى تكلفتها المنخفضة ولأن قواعد التبادل الحر يضع كل من المستورد والمنتج المحلي على قدم المساواة في ظل المشاكل والضعف الذي تعاني منه أغلبية المؤسسات المحلية خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي بذاك غير قادرة على مواجهة المؤسسات الأوربية والتي تصنف أغلبيتها ضمن المؤسسات المتعددة الجنسيات.

أ) الآثار الإيجابية للاتفاقية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

---

[1]) قعيد إبراهيم: دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص ص: 54، 57.

[2]) ليث عبد الله قهيوي، بلال محمود الوادي: التحول من القطاع العام غلى القطاع الخاص، دار الحامد لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص: 130.

[3]) زوينة محمد الصالح: مرجع سبق ذكره، ص ص: 124-125.

- بإمكان المؤسسات الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة للاتحاد الأوربي والمستخدمة في مخططات الإنتاج الأوربية والذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة.

-إن انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطة والنصف مصنعة المستوردة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيؤدي بلا شك إلى انخفاض تكاليف الإنتاج.

ب) الآثار السلبية لاتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

-ستواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منافسة شديدة في الأجل القصير من المؤسسات الأوربية بتفوقها مع تقنيات الإدارة والتسويق والمعلومات، تعد هذه المؤسسات غير متكافئة مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من هذه المؤسسات.[1]

ثانيا: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات هذا ما جعل العالم قرية صغيرة تلاشت فيها المسافات جغرافيا وحضاريا، وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس، فالمنتج يظهر في دولة ما نجده في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الفضائيات والأقمار الصناعية أو من خلال شبكة الانترنيت.

ثالثا: الجودة: ترتب على زيادة المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة وذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو ارتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل الشهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل ISO) (بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها.[2]

رابعا: ثورة المعلومات

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات ولقد أصبحت تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد وإذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيلة ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجا ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير وتغير شكل الملكيات وتشجيع الاندماجات لمتطلبات البيئة العالمية والتي من أهميتها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفرات الحجم، ومن ثم تخفيض التكلفة وزيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي.[3]

---

[1]) سهيلة مداني: بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013، ص:61.

[2]) الجودي محمد علي: تفعيل أداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قيادة فعالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، 2008، ص ص : 73-75.

[3]) زوينة محمد الصالح: مرجع سبق ذكره، ص: 124.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل أهم التعاريف المتعارف عليها في بعض دول العالم وكذا إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى تحديد مجموعة خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, التي تميزها عن باقي المؤسسات.

ولكن رغم تميزها إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات مثلها مثل بقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بقية الدول النامية، فهي بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والمرافقة من طرف الهيئات الحكومية المتخصصة وخصوصا على مستوى اقتصاديات الدول النامية للوصول إلى تحقيق الأهداف المنتظرة منها في ظل المتغيرات العالمية الحالية.

تمهيد:

يعيش العالم اليوم تحولات مستمرة وهذه التحولات فرضت على الدول مسايرتها ومن بينها الجزائر، التي تتصف بضعف اقتصادها وعدم مقدرته على التأقلم مع التحول الاقتصادي الذي يعرفه العالم.

هذه الصعوبات التي يعرفها اقتصادها أرغمها على البحث عن الوسائل والحلول الممكنة للتخلص من هذه الوضعية الصعبة التي تعيشها، فكان اتجاهها في الفترة الأخيرة نحو تشجيع الاستثمار باعتباره ضرورة حتمية لكونه البديل للخروج من الأزمة التي يتخبط فيها، وكذلك لاعتباره عنصرا من عناصر بلوغ نمو اقتصادي مرتفع نتيجة للتغيرات التي يمكن أن يحدثها في البنية الاقتصادية والهيكل الإنتاجي بالنسبة للمؤسسات.

لكن إذا كان الاستثمار ضرورة حتمية تلجأ إليها الدول لبلوغ نمو اقتصادي مرتفع فإنه كذلك رهان صعب بالنسبة إليها نظرا لأن أي خطأ أو سوء في التقدير أو الدراسة بالنسبة للمشاريع المراد الاستثمار فيها سواء على المدى القصير أو البعيد ينجر عنه نتائج وخيمة تنعكس لا محال على اقتصادياتها، فكثير من الدول أو المؤسسات وجدت نفسها تستثمر في أنشطة وقطاعات متأخرة وبالتالي لم تعطي مفعولها لذا يجب اختيار الوقت المناسب والظروف الملائمة للاستثمار وأن يتم وفق سياسة تشجيعية ترسم أساسها الدولة.

وعليه سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار.

المبحث الثاني: استراتيجيات الاستثمار وعوائقه.

المبحث الثالث: المشاريع الاستثمارية وأنواعها.

المبحث الأول:

مفاهيم أساسية حول الاستثمار

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على انه حتمية وأداة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد بما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية وعليه ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث تعريف وأهمية الاستثمار، وكذلك خصائصه وأنواعه وفي الأخير التطرق إلى أهدافه ومقوماته الأساسية.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار وأهميته

لقد تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت من مقتصد إلى آخر وهذا راجع لدور الكبير والأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا: تعريف الاستثمار

لقد تعددت تعاريف الاستثمار ومن بينها نذكر:

- الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموما، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي.[1]
- هو الجزء من إجمالي الادخار المتراكم خلال السنين، الفائض عن الحاجة ثم توظيفه في أصول وأنشطة.[2]
- هو ذلك التيار من الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به المنظمون ورجال الأعمال والمشروعات في الاقتصاد القومي على شراء أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها وزيادة المخزون.[3]
- هو التخلي عن أموال يمتلكها الشخص الطبيعي أو المعنوي بقصد الحصول على تدفقات مالية أكبر في المستقبل تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم مع توفير عائد معقول مقابل تحمل المخاطر المتمثلة باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات.[4]
- هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها، وإن هذه الطاقات لا تشبع أغراض الاستهلاك بل أنها تسهم في إنتاج غيرها من السلع والخدمات وتسمى هذه السلع أيضا السلع

---

[1]) طاهر حيدر جردان: أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص :13.
[2]) نغم عبد الرحمان القرا: دليل المستثمر الصغير، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012، ص :31.
[3]) محمد مروان السمان وأخرون: مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 209.
[4]) فيصل مسعود الشواورة: الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص: 33.

الرأسمالية أي السلع التي تتمثل في رأس المال العيني أو الحقيقي الذي لا غنى عنه لأية عملية إنتاجية.[1]

- من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الاستثمار هو "قرار استراتيجي يتضمن تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها بشكل أكبر مستقبلا".

ثانيا: أهمية الاستثمار

للاستثمار دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، والنهوض بعجلة التنمية حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها، وتتجل أهمية الاستثمار في:

أ) على مستوى الفرد

يمكن تحديد أهمية الاستثمار على مستوى الفرد كما يأتي:

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع على الاستثمار.
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من مختلف المخاطر المختلفة، سواء المخاطر المنتظمة أو غير المنتظمة.
- يساهم الاستثمار في زيادة العائد عل رأس المال من خلال زيادة الأرباح المحتجزة والمحققة من الاستثمار.[2]
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين
- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.[3]
- القضاء على البطالة، فمع تزايد عدد السكان يتزايد تبعا لذلك الطلب على الشغل، لذا تنتهج الدول سياسات فعالة لجذب الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل.[4]

ب) الأهمية على المستوى الوطني

يمكن تلخيص أهمية الاستثمار على المستوى الوطني في النقاط التالية:

- زيادة الدخل الوطني للبلاد.
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني.
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات[5]
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.

---

[1]) زياد محمد عبد: مبادئ علم الاقتصاد، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2010، ص:169.
[2]) قاسم نايف علوان: إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2012، ص: 33.
[3]) شقيري نوري موسى وأخرون: إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012، ص: 25.
[4]) حجار مبروكة: أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2006، ص: 37.
[5]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 34.

- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.[1]
- تمويل الخزينة العمومية وذلك عن طريق الضرائب والرسوم المفروضة على مختلف المشاريع الاستثمارية.[2]

المطلب الثاني: خصائص الاستثمار وأنواعه

يتميز الاستثمار بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره وعليه سنقوم بالتطرق إلى أهم الخصائص والأنواع المختلفة للاستثمار كالآتي:

أولا: خصائص الاستثمار

للاستثمار مميزات عديدة نذكر منها:

- يحقق المستثمر في المشروعات الاقتصادية عائدا معقولا مستمرا لذا يعتبر المشروع الاقتصادي من أنسب أدوات الاستثمار ذات الدخل المستمر.
- يوفر للمستثمر في المشروعات الاقتصادية قدر كبير من الأمان.
- توفر للمستثمر ميزة الملائمة إذ يختار من المشروعات ما يتناسب مع ميوله.
- يتمتع المستثمر بحق إدارة أصوله ويقوم بإدارتها.
- يؤدي الاستثمار في المشروعات الاقتصادية دورا اجتماعيا أكثر من غيره من أوجه الاستثمار الأخرى لأن هذه المشروعات الاقتصادية تنتج سلعا أو خدمات تحقق إشباعا حقيقيا للأفراد أو للمجتمع.
- يعمل على توظيف جزء من العمالة الوطنية وبالتالي تعتبر مصدرا لدخولهم.[3]

بالإضافة إلى الخصائص المتمثلة في: مصاريف الاستثمار، التدفقات النقدية، مدة حياة الاستثمار.

1. **مصاريف الاستثمار**: عبارة عن إنفاق مجموعة من الأموال للحصول على استثمار وتحتوي على كل من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل التي تتعلق بتحضير الاستثمارات.[4]

أ) **التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يحقق هذا الأخير تدفقات نقدية وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي، معدات، مباني، آلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، أي كل النفقات التي تتدفق قبل

---

[1]) شقيري نوري موسى وأخرون: مرجع سبق ذكره، ص 26.
[2]) حجار مبروكة: مرجع سبق ذكره، ص ص : 37، 38.
[3]) زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2007، ص ص : 44، 45.
[4]) http : // www.tomohna.com/vb/shouthread.14/03/2014.

انطلاق المشروع مثل: الرسوم الهندسية ومصاريف التصميمات وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف التجارية وإجراء الدورات التدريبية.

ب) **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاح في العملية الإنتاجية ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل التأمين، مصاريف المستخدمين، والأجور، مصاريف الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية.[1]

2. **التدفقات النقدية:** وهي الفرق بين المدخلات والمخرجات النقدية سواء من خلال التجهيز أو الإنشاء حتى العمر المتوقع مثل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها مستقبلا، وتحسب هذه النفقات بالعلاقة التالية:

- **التدفق النقدي الإجمالي = نفقات الاستثمار – مداخيل الاستثمار**
- **التدفق النقدي الصافي = المبالغ المنتظرة – جميع المستحقات على الاستثمار**[2]

3. **مدة حياة المشروع:** وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد دو تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

4. **القيمة المتبقية:** عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال.[3]

ثانيا: أنواع الاستثمار

سنقوم بتقسيم الاستثمار من عدة أوجه:

أ) **الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي:** ويمكن تبويب الاستثمار من الناحية الجغرافية إلى:

1. **الاستثمارات المحلية أو الداخلية:**

هي تلك الاستثمارات التي تتكون داخل السوق المحلية في البلد المعني أي داخل الحدود الإقليمية للبلد محل الدراسة مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات والأدوات المختارة وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال كما يلي:

1.1) **الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:** ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:

- الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي مثل تأسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات ...إلخ.

---

[1]) منصوري الزين: آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، دس، ص ص: 5، 6.

[2]) http://www.donuadr.com/vb/t1828.14.03.2014

[3]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 6.

- الاستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من الاستثمارات مثل الطرق والجسور والهياكل الرتكازية الأخرى.
- الاستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل المتاحف والتماثيل والنصب التذكارية[1].

2.1) الاستثمار في تكوين المخزون السلعي(Investment to Inventory):

ويتمثل الاستثمار في أنواع المخزون المختلفة من المواد الأولية، المواد نصف المصنعة والمواد تامة الصنع.[2]

3.1) الاستثمار في فائض الصادرات:

إن فائض الصادرات يعبر في الواقع عن الرصيد الدائن للدولة في ميزان معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي بعد استبعاد الإنفاق المحلي على الواردات وإذا نضرنا إلى هذا الفائض فإننا نستنتج أن الدولة التي تحقق هذا الفائض إنما تصدر موارد سلعية إلى الخارج هي بمثابة استثمار محقق في العالم الخارجي وإنما الاستثمار الذي ينشأ بقيام العلاقات الاقتصادية بين الدولة المعنية والعالم الخارجي أثر المضاعف لفائض الصادرات هو ما يطلق عليه عادة مضاعف التجارة الخارجية.[3]

2) الاستثمار الخارجي: هو استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد من البلدان ويمكن أن يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل استثمار مباشر أو غير مباشر.

1.2) الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو استثمار يكون في شكل:

- قروض مهما كانت طبيعتها ومدتها.
- استثمار في شراء القيم المنقولة (الاستثمار في المحافظ المالية)

2.2) الاستثمار الأجنبي المباشر: هو الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات المنجزة من طرف الشركات متعددة الجنسيات وفي الاستثمار الأجنبي المباشر يلتزم المستثمر الأجنبي بالإشراف مباشرة على المشروع وإقامته في أرض البلد المستقبل للمشروع وقد يتخذ شكل مؤسسات خاصة أو بالشراكة المتساوية أو غير المتساوية.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أكثر اجتذابا نحو الدول النامية يتميز بكونه[4]:
- يتمتع بالمرونة في اختيار أدوات الاستثمار نظرا لتعددها وتنوعها من حيث العائد والمخاطر.

---

[1]) دريد كامل أل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط. ع، 2009، ص: 47.

[2]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[3]) زياد محمد عبد: مرجع سبق ذكره، ص: 175.

[4]) وشان أحمد: دور الجباية في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006، ص ص: 86، 87.

- تتصف أسواق الاستثمارات الخارجية المتطورة بالانتظام والتخصص والنمو والتعامل بكافة أنواع أدوات الاستثمار.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة بشكل موسع وبسهولة مما ينعكس على سرعة توفر المعلومات الكاملة للمستثمر وتوفر الأرضية المناسبة لاتخاذ القرار.
- وجود خبراء ومحللين ماليين وسماسرة ومؤسسات متخصصة يمكن الاعتماد على أرائهم لاختيار أدوات الاستثمار المربحة ومجال الاستثمار المناسب.[1]

ب) الاستثمار حسب الجهة التي تقوم بعمليه الاستثمار:

وتنقسم بدورها إلى قسمين

1. **الاستثمار الحكومي (العام)** : الذي يتمثل بصفة أساسية في ما تقوم به الحكومة والهيئات والمؤسسات وشركات القطاع العام من إنفاق استثماري[2] وهذا النوع من الاستثمار يتم تمويله عن طريق فائض الميزانية الذي نعني به الفائض الداخلي أو الإيرادات العامة من الضرائب والرسوم[3]
2. **الاستثمار الخاص**: الذي يشمل بصفة أساسية ما يقوم به الأفراد المستثمرون والشركات القطاع العام من إنفاق استثماري[4].

ج) الاستثمارات حسب المدة الزمنية: وتصنف من حيث مدتها الزمنية إلى ثلاثة أصناف هي:[5]

1. الاستثمار طويل الأجل: وهو الذي يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه الاستثمار الرأسمالي.[6]

2. الاستثمار قصير الأجل : يتمثل في استثمار الأوراق المالية التي تأخذ شكل أذونات الخزينة والقبولات المصرفية أو شكل شهادات الإيداع ويطلق عليه كذلك الاستثمار النقدي.[7]

3. الاستثمار متوسط الأجل:

وهي الاستثمارات التي تقل مدة إنجازها عن السنتين، وتكون نتائجها في نهاية الدورة لأنها تتعلق بدورة الاستغلال.[8]

د) الاستثمارات حسب وسائل الاستثمار: ويقسم إلى الأنواع التالية:

1. **الاستثمار المباشر**: وهو الاستثمار في جميع المشاريع الإنتاجية والخدمية الهادفة إلى إنتاج السلع والخدمات.

---

[1]) دريد كامل أل شبيب: مرجع سبق ذكره، ص: 49.
[2]) محمد مروان السمان وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 211.
[3]) بوري محي الدين: آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص: 24.
[4]) محمد مروان السمان وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص ص : 211، 212.
[5]) عمرون مفتاح: دور وسائل الإعلام في تشجيع الاستثمار الرياضي في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في نظرية ومنهجية التربية المدنية والرياضية الجزائر، 2013، ص: 78.
[6]) جهاد فراس الطيلوني: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص: 47.
[7]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 37.
[8]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 07.

2. **الاستثمار غير المباشر** : وهو الاستثمار في الأوراق المالية باختلاف أنواعها لشركات الأعمال بهدف الربح عن طريق البيع.[1]

و) الاستثمارات حسب الأهمية والهدف: وينقسم إلى

1. **الاستثمارات التوسعية**: وهي استثمارات تهدف إلى زيادة طاقة الإنتاج والبيع للمنتجات كما يمكن تعريفها على أنها استثمارات لأهداف تنمية نسبة الإنتاج والتوزيع.
2. **الاستثمارات التجديدية**: والهدف منها هو الاستغلال الأمثل لزيادة الطاقة الإنتاجية وتحديث وسائل الإنتاج.
3. **الاستثمارات البشرية**: والغرض منها هو رفع كفاءة اليد العاملة من خلال التكوين وتحسين الأداء[2].
4. **الاستثمارات المنتجة و الاستثمارات غير المنتجة** : تقسم الاستثمارات إلى استثمارات منتجة واستثمارات غير منتجة من طرف بعض الاقتصاديين على أسا س أثرها المباشر أو غير المباشر على الإنتاج وتكاليفه، فإذا كانت تهدف إلى رفع نسبة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض تكاليفه فإنها استثمارات منتجة، أما إذا كانت عكس ذلك فهي استثمارات غير منتجة، ومنهم من يقسمها إلى استثمارات منتجة وغير منتجة على أساس معيار تكلفتها فإذا كانت قيمة السلع المتراكمة أو الخدمات المنتجة تفوق تكاليف إنتاجها فهي استثمارات منتجة، أما إذا كانت غير ذلك فهي استثمارات غير منتجة.
5. **الاستثمارات التعويضية والاستثمارات الصافية** : الاستثمارات التعويضية هي التي يكون هدفها إبقاء الرأسمال على حاله أي استعمال أموال الاهتلاك رأس المال لتعويض رأس المال الذي استهلك في حين أن الاستثمارات الصافية هي استثمارات تزيد من كمية رأس المال، أي أن المؤسسة تقرر نظرا للطلب على سلعتها الزيادة في رأس مالها للرفع من إنتاجها.
6. **الاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية(الديمغرافية):** الاستثمارات الاقتصادية هي تلك المشاريع التي تهدف إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية سواء من حيث الكمية أو النوعية، وهذا من أجل الوصول إلى تلبية الاحتياجات من السلع والخدمات، وبالتالي رفع المستوى المعيشي للأفراد، أما الاستثمارات الاجتماعية فهي تلك المشاريع التي تهدف من ورائها الدولة إلى تحسين البيئة الاجتماعية عن طريق ضمان ودعم المستوى المعيشي للمجتمع بتوفير وسائل الراحة والمرافق الضرورية ووفق إطار يسمح بالتكفل بالزيادة السكانية المتوقعة[3].

[1]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 37.
[2]) بوري محي الدين :مرجع سبق ذكره، ص:25.
[3])وشان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص ص: 84، 85.

7. **استثمارات الرفاهية :** هذا النوع من الاستثمارات نتائجه غير مباشرة، حيث تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتوجها.[1]

ن) الاستثمارات حسب الشرعية: وتنقسم بدورها إلى

- استثمارات مشروعة حيث تطبق حسب القوانين والأنظمة المرعية.
- استثمارات غير مشروعة حيث تطبيقها يتعارض مع القوانين والأنظمة المرعية.[2]

ق) أنواع أخرى:

1. الاستثمار المستقل:هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يعتبر الأساس في زيادة الدخل والناتج القومي والذي يأتي من خارج دورة الدخل الجاري سواء كان ذلك من قبل قطاع الأعمال الحكومية أو قد يكون على شكل استثمار أجنبي.

2. الاستثمار المحفز: هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يأتي نتيجة لزيادة الدخل وهذا النوع من الاستثمار يعتمد على الدخل (أي العلاقة بينهما طردية) حيث أن زيادة الدخل يؤدي إلى ادخار جزء منه وبالتالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار. بمعنى زيادة الدخل ⟵ زيادة الادخار ⟵ زيادة الاستثمار[3].

[1]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 07.
[2]) فيصل محمود الشواورة: مرجع سبق ذكره، ص: 37.
[3]) محمود حسين الوادي: دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2010، ص ص : 22، 23.

3. الاستثمار في مجالات البحث والتطوير: يحتل هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة في الدول المتقدمة حيث تخصص له هذه الدول مبالغ طائلة لأنه يساعد على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها في السوق العالمية وأيضا إيجاد طرق جديدة في الإنتاج.[1]

4. الاستثمار الحقيقي: هو الذي يقوم بدور رئيس في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وتؤدي التغيرات فيه إلى إحداث تغيرات مضافة في مستوى الدخل القومي والتشغيل ولا يقتصر الاستثمار الحقيقي على هذه الأصول الإنتاجية بل يتضمن أيضا جميع المبالغ والنفقات التي تتطلبها عمليات شراء وتجهيز وتركيب وإعداد مختلف بنود رأس المال.

5. الاستثمار الظاهري: هو الاستثمار الذي لا يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية القومية وإنما يعتبر مجرد انتقال الملكية من فرد مستثمر إلى فرد مستثمر آخر ويشمل الاستثمار الظاهري جميع أشكال الإنفاق التي تهدف إلى تملك الأصول المالية من أسهم وسندات وأوراق أخرى وكذلك تملك جميع أنواع الأصول الرأسمالية القديمة والمستعملة، وإذا كان هذا الاستثمار يشكل استثمار بالنسبة للفرد المستثمر فإنه من و جهة نضر الاقتصاد القومي لا يمثل سوى عملية انتقال الملكية للأصول من فرد لآخر.[2]

6. الاستثمار المالي:مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق والأوراق المالية (الأسهم والسندات) بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءات عالية ومن خصائصها الاتساع والعمق

ومن خصائص هذا النوع من الاستثمار أنه لا يؤدي إلى خلق عناصر إنتاج جديدة بل هو عبارة عن انتقال حقوق ملكية الشركات من خلال تبادلات مالية بين الأفراد أي انتقال الأوراق المالية من مجموعة إلى أخرى وقد لا ينجم عن هذا النوع من الاستثمارات أية زيادة في الناتج الإجمالي مثل تداول الأسهم والسندات والكمبيالات والبيع بالدفع المؤجل وينقسم هذا النوع من الاستثمارات إلى:

1.6) الاستثمارات الغير قابلة لتداول : كالودائع لأجل، ودائع التوفير، شهادات الإيداع غير قابلة للتداول اتفاقيات إعادة الشراء والسندات الادخارية.

2.6) أدوات الاستثمار المتداولة في سوق رأس المال: كالأسهم والسندات.

3.6) الأدوات المتداولة في سوق النقد : أوامر السحب القابلة للتداول شهادات الإيداع القابلة لتداول القبولات المصرفية، الأوراق التجارية، أدونات الخزينة.[3]

[1]) جهاد فراس الطيلوني: مرجع سبق ذكره، ص: 48.
[2]) محمد مروان السمان وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 211.
[3]) دريد كامل آل شبيب: مرجع سبق ذكره، ص: 51.

7. الاستثمار التجاري والاستثمار الصناعي:

يعتمد الاستثمار التجاري أساسا على التصدير وهو بالتالي لا يقوم بتحويل مركز الإنتاج إلى البلد المستقبل أما الصناعي فيعتمد على التموقع في البلد المستقبل وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد وعليه يمكن القول أن الاستثمار الصناعي تفضله البلدان المستقبلة لكونه يزيد من طاقاتها الإنتاجية، وتخشاه الدول المصدر[1].

[1]) قادري عبد العزيز :مرجع سبق دكره،ص:26.

الشكل رقم(4 0):

أنواع الاستثمار

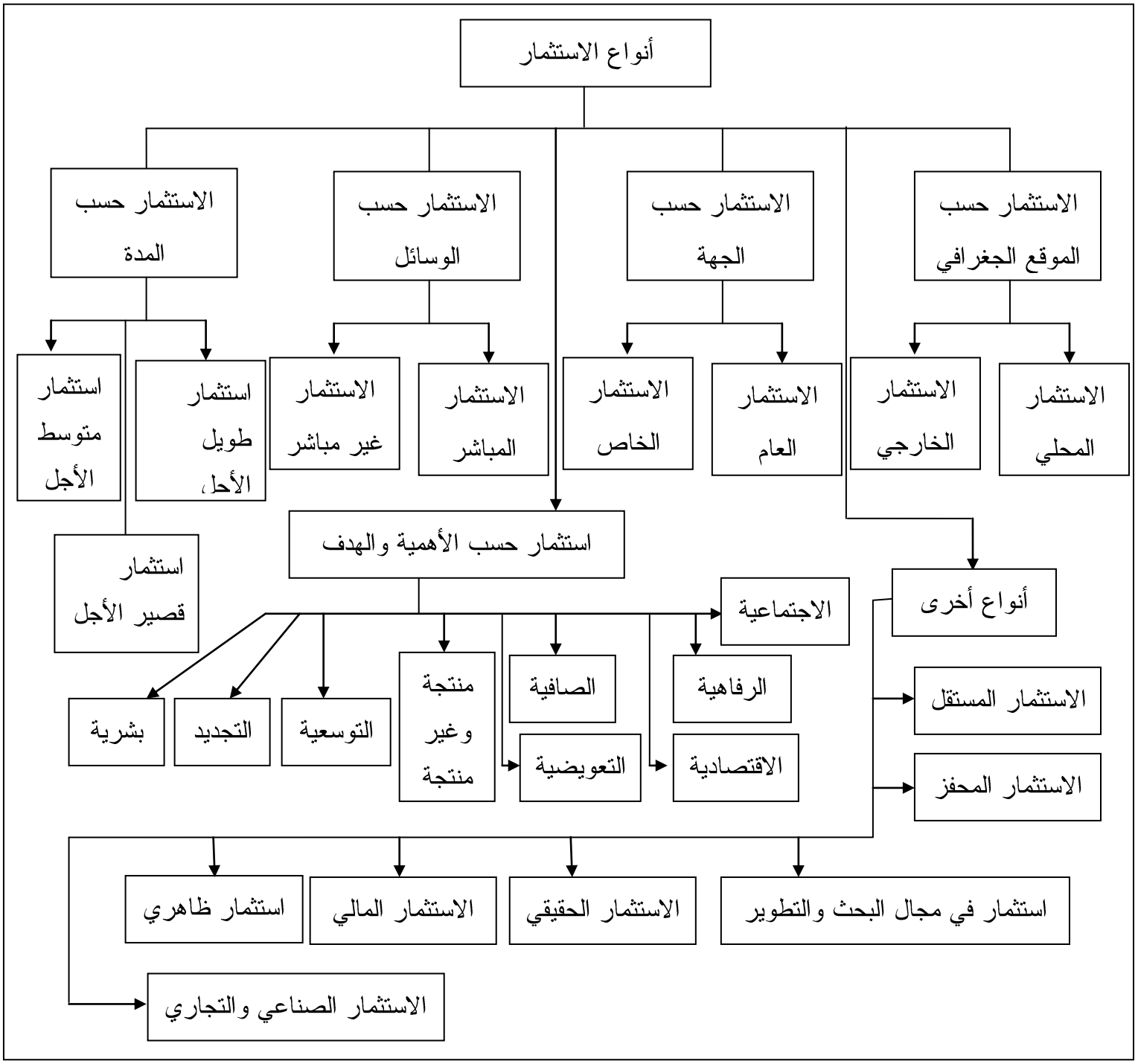

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع السابق

المطلب الثالث: أهداف الاستثمار ومقوماته

يهدف الاستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وحتى يكون الاستثمار ناجحا لابد أن يقوم على أسس عدة وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا :أهداف الاستثمار

مهما كان الاستثمار فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية:

- **المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية** : أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع من أجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أكبرها عائدا وأقلها مخاطرة كما يمكن أن يحقق المستثمر ذلك من خلال التنويع في استخدام رأس المال في عدة مجالات وليس حصرها في مجال واحد أو نشاط واحد (لا تضع البيض كله في سلة واحدة).[1]
- **ضمان السيولة اللازمة** : رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب منها:
  - تغطية النفقات الجارية الخاصة بنفقات التشغيل والصيانة و التصليح والتطوير.
  - مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو سري.
  - مواجهة متطلبات التنظيم الإداري للاستثمار عندما يجري الاستثمار في إطار مؤسسي .

  إن أي نقص في السيولة يؤدي إلى نتائج عكسية على جهود العاملين ومستوى اندماجهم وهو ما قد يهدد بتعطيل الطاقة الإنتاجية.[2]
- **تحقيق عائد ملائم** :تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع وذلك في حالة عدم وجود عائد مناسب سوف يتعطل هذا المشروع من الاستمرارية، ومن الممكن أن يتعرض إلى مخاطر عالية وعليه فقد يتعرض إلى خسائر مالية مما يؤثر عليه ويسبب لهذا المشروع الانهيار.
- **استمرارية الدخل وزيادته** :يخطط المستثمر لدخل ثابت ومستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات السوق ويقلل من المخاطر ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري.[3]

قد تكون هذه الأهداف لصالح القطاع العام (المشاريع العامة التي تقوم بها الدولة)، أو من أجل تحقيق العائد أو الربح للقطاع الخاص (المشاريع الخاصة)[4].

---

[1])كاظم جاسم العيساوي: دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، دس، ص: 20.

[2]) هوشيار معروف: الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 21.

[3]) بوري محي الدين: مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[4]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص:36.

ثانيا: مقومات الاستثمار

تستلزم الضرورة أن يكون الاستثمار ناجحا ولكي يكون كذلك لابد وأن يستند على أسس ثلاثة وهي:

أ) **اعتماد استراتيجية ملائمة:** فإنها تتوقف بشكل أساسي على أولويات المستثمر والتي يكشف عنها أو يعبر عنها منحنى تفضيله الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان، هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحنى فضلا عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر مثل العمر، الوظيفة، الدخل، الحالة الاقتصادية والاجتماعية، فالربحية تتأثر من خلال العائد المتوقع من الاستثمار بينما السيولة والأمان فيعبر عنها بالمخاطرة، والتي يكون المستثمر مستعدا لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار وبالتالي فإن النقاط على المنحنى التفضيل الاستثماري الموضح في الشكل التالي تمثل خيارات المستثمر لعوائد معينة في ظل درجات مقبولة من المخاطر.[1]

الشكل رقم(05):

منحنى التفضيل الاستثماري

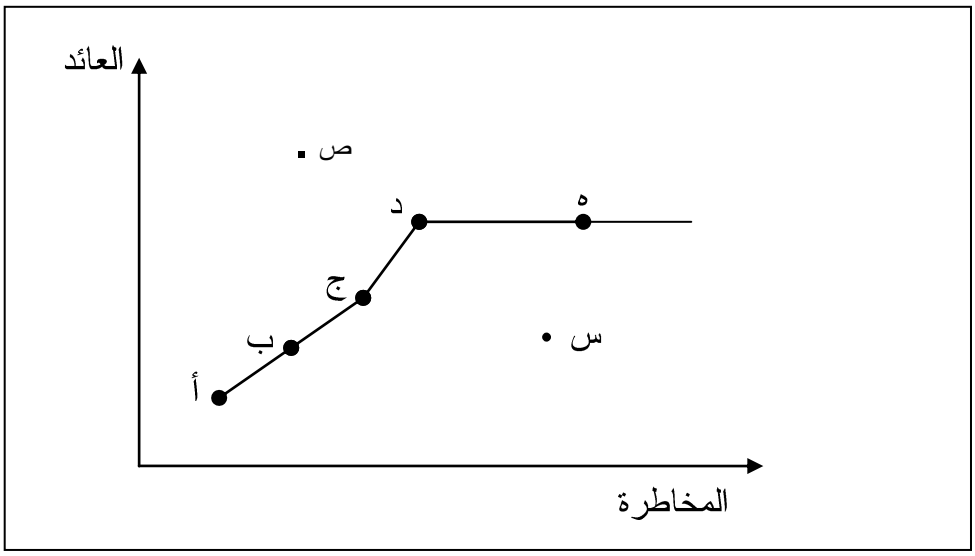

المصدر: طلال كداوي، تقييم القرار الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط.ع 2008، ص: 17

يلاحظ من الشكل أعلاه أن كل من (أ، ب، ج، د، هـ) تمثل أدوات استثمارية مقبولة من قبل المستثمر لأنها تقع على منحنى تفضيله، بينما الأدوات (س، ص) فإنها غير مفضلة لدى المستثمر، إما لأنها لا تحقق العائد المرغوب كما في "س" أو لأنها غير متاحة كما في "ص".

ب) **الاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار:** حتى يكون القرار رشيد فعلى المستثمر أن يوظف أولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار، وتحديد الهدف من الاستثمار، تهيئة البيانات والمعلومات

[1]) طلال كداوي: تقييم القرار الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط.ع، 2008، ص: 17.

الملائمة لاتخاذ القرار، تحليل ودراسة الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية، اختيار البديل الاستثماري الأفضل، اعتماد عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار ومن أهمها:[1]

1. **مبدأ الاختيار**: إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة.
2. **مبدأ المقارنة**: أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري والأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.[2]
3. **مبدأ الملائمة**: يقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار وهي:

- معدل العائد على الاستثمار.
- درجة المخاطرة التي يتصف بها الاستثمار.
- مستوى السيولة.

4. **مبدأ التنويع**:يلجأ متخذ القرار الاستثماري إلى تنويع استثماراته للحد من مخاطر الاستثمار, فيجب أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة مؤكدة من حيث القيمة، ومن حيث الزمن، احتمال عدم تحققهما ينعكس على العائد. ويؤدي إلى مستوى معين من المخاطرة وللتحقيق من هذه الأخيرة من الضروري تنويع مجالات الاستثمار.[3]

ج) العائد والمخاطرة: فمن البديهي أن المستثمر يرتبط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمار، ولهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف مقدما كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة، وهذه الأخيرة تقاس باحتمال عدم تحقق العائد المتوقع وهناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في التنبؤ والشائع منها كل من التباين والانحراف المعياري.[4]

---

[1]) المرجع السابق، ص: 18.
[2]) زياد رمضان: مرجع سبق ذكره، ص 28.
[3]) باية عبدات: دور الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية في ترشيد قرار الاستثمار، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص:61.
[4]) طلال كداوي: مرجع سبق ذكره، ص ص : 19، 20.

المبحث الثاني:

استراتيجيات الاستثمار وعوائقه

يمكن القول على أن الاستراتيجية عبارة عن مجموعة التوجيهات التي تتعلق بأنشطة المؤسسة في المدى البعيد وهذا من أجل الحصول على ميزة تنافسية، انطلاقا من تعبئة الموارد الموجودة في محيط متغير بهدف تلبية احتياجات السوق، ومن بين أهم الاستراتيجيات التي توليها المؤسسة أهمية كبرى استراتيجية الاستثمار وعليه سنتناول في هذا المبحث استراتيجيات الاستثمار بالإضافة إلى محددات ودوافع الاستثمار وأهم العقبات التي تصادفها.

المطلب الأول: استراتيجيات الاستثمار

تعتبر استراتيجية الاستثمار المسؤولة عن تحديد كمية ونوعية الموارد سواء كانت بشرية أو مالية التي يجب استثمارها لاكتساب المزايا التنافسية، وقد تكون هذه الاستراتيجية محلية موجه إلى الداخل أو قد تكون موجهة إلى الخارج، ومن أهم استراتيجيات الاستثمار التي توليها المؤسسات أهمية كبرى نظرا لما تحققه من عوائد وتعمل على المحافظة على استمراريتها هي كالآتي:

1. **استراتيجية التوسيع**: إن من بين الأسباب الأساسية التي تجعل المؤسسة تلجأ إلى هذا النوع من الاستراتيجيات هو محاولة زيادة معدلات العائد على الاستثمار وكذلك محاولة الاستفادة من الفروقات الجغرافية، مثل فروقات الأجور والضرائب، بالإضافة إلى النظرة السائدة إلى أن النمو والتوسع هو سبيل البقاء، حيث تتوسع المؤسسة في الطاقة الإنتاجية وذلك بزيادة الإنتاج والمبيعات وهذا ما يسمح لها بمواجهة الطلب.
2. **استراتيجية التنويع:** يعتبر التنويع أحد أساليب النمو التوسيعي وتلجا إليه المؤسسات لأسباب مختلفة ومتنوعة، فقد يكون السبب هو توزيع المخاطر، أو قد يكون المشروع الجديد جاذب للربحية ...إلخ
3. **استراتيجية التجديد:** الغرض من هذه الاستراتيجية هو تحسين الجودة وإدخال أساليب جديدة لرفع الإنتاجية بالإضافة إلى الابتعاد عن مرحلة الركود التي قد تصلها المؤسسة، حيث أن المنافسة التي تحدث بين مختلف المجالات الصناعية يعتبر التجديد هو العنصر الرئيسي المسبب لها.
4. **استراتيجية الاستثمار المشترك:** المشروع المشترك هو عبارة عن مشاركة مؤقتة بين طرفين أو أكثر من أجل تحقيق عمل محدد في هذه الحالة تلجأ المؤسسة إلى النمو السريع عن طريق مشاركة مؤسسة أوأكثر للقيام بتحقيق هدف أو أهداف محددة.

5. **استراتيجية التكوين والتدريب:** يساهم التكون والتدريب إلى حد كبير في رفع مستوى كفاءة الأفراد حيث أن الأفراد ذوي الكفاءات العالية باستطاعتهم أداء أعمالهم بطرق أسرع وأكثر دقة.[1]
6. **الاستثمار في مجال البحث والتطوير :** يعتبر مجال البحث والتطوير من أكثر المجالات الوظيفية أهمية بالنسبة لأي مؤسسة تعمل في سوق تنافسي، حيث يقع عليها عبء تطوير منتجاتها سواء من ناحية النوعية أو الكلفة.[2]

المطلب الثاني: محددات الاستثمار ودوافعه ومعوقاته

لم يستطيع الاقتصاديون لحد الآن الإجماع في الرأي حول الدوافع والمحددات التي تدفع بأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار، إذ يبقى عامل الربح والفائدة يشكل أهم الدوافع التي تدفعهم إلى الخوض في ميدان الاستثمار، وهو ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا) محددات الاستثمار:

يحدد حجم الاستثمار بعدد من الظروف الاقتصادية السياسية و الاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في البلد لكن الظروف أو المتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز عليه في هذا الجانب وهو يتمثل في الآتي:

أ) المحددات الاقتصادية:

1. **الائتمان المصرفي:** إن مدى توفر الائتمان المصرفي في السياسة الداخلية للمصارف التجارية أو المصاريف المتخصصة لدعم المشاريع أو شركات الأعمال سواء في رأس المال العامل أو رأس المال الثابت، يعتبر عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار، فإن توفر القروض المصرفية يساهم في دعم وتشجيع الاستثمار والعكس صحيح.[3]
2. **التوقعات المستقبلية :** إن التوقعات المستقبلية ذات أهمية بالغة في تحديد العملية الاستثمارية فالمستثمر الذي يرى في المستقبل ازدياد في الطلب على المنتجات والسلع يكون ذلك له بمثابة حافز للاستثمار في العملية الاستثمارية والمحافظة على وضعه في السوق، في حالة سادة التشاؤم توقعاته المستقبلية فإنه بلا شك سوف لا يعمل على زيادة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين خوفا من تحقيق خسائر إضافية.[4]
3. **سعر الفائدة:** والمقصود بسعر الفائدة تكلفة رأس المال المستثمر، فالعلاقة بينهما وبين حجم الأموال المستثمرة فهي علاقة عكسية، فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض وبالتالي انخفاض الاستثمار، نتيجة ارتفاع تكلفة الاقتراض، أما عند انخفاض سعر الفائدة فذلك

[1]) حجار مبروكة: مرجع سبق ذكره، ص ص: 38، 39.
[2]) المرجع السابق: ص ص: 38، 39.
[3]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 38.
[4]) محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط ع، 2007، ص: 263.

يؤدي إلى ارتفاع حجم الاقتراض، وبالتالي ارتفاع الاستثمار، نتيجة انخفاض تكلفة الاقتراض ففي حالة التضخم من الأفضل للدولة أن تعمل على رفع سعر الفائدة، أما في حالة الركود فمن الأفضل العمل على تخفيض سعر الفائدة.[1]

4. **معدل العائد المتوقع:** إن زيادة الطلب الكلي والذي يترجم بزيادة في الإيرادات يحفز المستثمرين على القيام بالمزيد من الاستثمارات وذلك من أجل مواجهة هذه الزيادة وعادة ما تكون الزيادة في الاستثمار أكبر من الزيادة في الطلب الكلي.[2]
5. **تكلفة عناصر الإنتاج:** من عملة ومواد وأجور ونقل، فكلما كانت هذه التكاليف في دولة معينة أقل من غيرها من الدول، كلما تشجعت الشركات الأجنبية على الاستثمار في تلك الدولة.
6. **حجم السوق:** فالسوق الصغير قد لا يشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة.[3]
7. **درجة المخاطرة:** إن العلاقة بين درجة المخاطرة والاستثمار هي علاقة عكسية بحيث أنه كلما زادت درجة المخاطرة انخفضت معها كمية الاستثمار، أما عندما تقل درجة المخاطرة ترتفع معها كمية الاستثمار.[4]
8. **عدم الاستقرار الاقتصادي:** إن عدم الاستقرار الاقتصادي يؤثر سلبا على عملية الاستثمار في البلد من خلال جوانب عديدة منها، ارتفاع معدلات التضخم والتي تأثر على الربحية المتوقعة خاصة في حالة الشركات أو المشاريع التي تكون فيها الإدارة غير مغامرة، فإن حالة عدم التأكد تجعل هذه الإدارات تعيد هيكلة استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمار.
9. **أسعار النفط:** ويعتبر هذا العامل من أهم العوامل المؤثر في أسعار الأسهم وخاصة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة مستوى عائدات البلد الذي صرف المزيد من الأموال على المشاريع التنموية للاقتصاد وهذا ما يؤثر على الاستثمار في الأسواق المالية[5].
10. **الضرائب:** تعد الضرائب من أهم بنود التكاليف المؤثرة على الاستثمار والملاحظ أن أغلبية الدول، خاصة النامية منها تعتمد في تمويل استثماراتها على فرض الضرائب وذلك من خلال

---

[1]) بن حسان حكيم: دراسة الجدوى ومعايير تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 08.
[2]) حجار مبروكة: مرجع سبق ذكره، ص: 36.
[3]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 18.
[4]) بن حسان حكيم: مرجع سبق ذكره، ص: 09.
[5]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص ص : 39، 40.

سياستها الضريبية المتبعة عن طريق الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة بهدف تنمية الاستثمارات وتشجيع مجالات استثمارية معينة والحد من مجالات أخرى.[1]

ب) المحددات الاجتماعية:

- **النمو السكاني:** إن ازدياد عدد السكان لاشك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمار التي من خلالها يطمع المستثمرين أن يحققوا أرباح مناسبة بالإضافة إلى أن زيادة عدد السكان يعني أن هناك وفرة في الأيدي العاملة التي يمكن استخدامها في الاستثمار ومع أي كمية محددة من رأس المال فتزداد إنتاجية رأس المال.[2]

ج) المحددات الثقافية:

- **التقدم التكنولوجي :** فالتقدم العلمي والتكنولوجي يؤدي إلى ظهور نوع جديد من الآلات المتطورة، ذات الطاقات الإنتاجية العالمية، والتي تعمل على دفع المنتج أو المستثمر إلى العمل على إحلال المكائن القديمة بأخرى جديدة وذلك في ظل المنافسة السائدة في السوق، بالإضافة إلى التقدم في الآلات، نجد التقدم في مجال البحث والتطوير، الذي يؤدي إلى ظهور مصادر الطاقة الجديدة محل القديمة.[3]

د) المحددات السياسية:

- **الاستقرار السياسي:**إذ كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا كلما كان ذلك في صالح الشركات المستثمرة في تلك الدول.[4]

ثانيا) دوافع الاستثمار: يقصد بدوافع الاستثمار الحوافز المهنية التي تشجع على الاستثمار وتتمثل في:

- الرغبة في تحقيق الربح الذي يعتبر من الدوافع الرئيسية و الأساسية لإقدام المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار أو إلغائه.
- الرغبة في إشباع الطلب المحتمل فإذا توقع المستثمر أن هناك زيادة في الطلب على سلعته سواء في السوق المحلي أو الأجنبي فإن ذلك يؤدي به إلى توسيع قدراته الإنتاجية، بغرض الاستجابة للطلب المتزايد.[5]

ثالثا) عوائق الاستثمار:

إن من أهم العراقيل التي تواجه المستثمر المحلي أو الأجنبي نجملها فيما يلي:

---

[1]) حجار مبروكة: مرجع سبق ذكره، ص: 35.
[2]) محمود الوادي وآخرون: الأساس في علم الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، ص: 263.
[3]) بن حسان حكيم: مرجع سبق ذكره، ص: 08.
[4]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 18.
[5]) وشان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص: 89.

1. **التكلفة:**حيث أن ارتفاع تكاليف الإنتاج يعيق الاستثمار.
2. **معوقات التمويل:** تتمثل عراقيل التمويل في ارتفاع سعر الفائدة و الكلف بالإضافة إلى قلة ضمانات التمويل وعدم وجود برامج تمويل متخصصة.
3. **معوقات التسويق:** تصادف المؤسسة عدة مشاكل لتسويق منتجاتها سواء محليا أو خارجيا.
4. **معوقات مهارية:** عدم وجود يد عاملة كفئة، نقص الخبرة العلمية.
5. **الضرائب:** حيث أن ارتفاع الضرائب وتعددها، وعدم وضوح القوانين الضريبية...إلخ تعيق عملية الاستثمار.
6. **المعوقات البيروقراطية:** وتكمن في انتشار الفساد الإداري كالرشوة والتعصب بالإضافة إلى بطئ الإجراءات الإدارية وعوائق أخرى.
7. **معوقات قانونية:** وتتمثل في تعدد القوانين وكثرة التعديلات والتغيرات فيها بالإضافة إلى عدم تطبيقها بشكل جيد.[1]

[1]) حجار مبروكة: مرجع سبق ذكره، ص: 36.

المبحث الثالث:

المشاريع الاستثمارية وأنواعها

يعرف المشروع على أنه فكرة ابتكار عقلي، حيث أن التخطيط والتصميم ينطبق على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية والثقافية وغيرها ولكن المشروع في المجال الاقتصادي يختلف في خصائصه عن المجالات الأخرى إذ يرتكز على رهانات حاسمة تساهم في تطوير اقتصاديات الدول والأفراد عن طريق دعم الاستثمار في مختلف الميادين الاقتصادية وعليه ارتأينا أن نتناول في هذا المبحث تعريف وخصائص المشروع الاستثماري، وتحديد أنواعه وأهدافه وأهم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف المشروع الاستثماري وخصائصه

يثير مفهوم المشاريع الاستثمارية جدلا كبيرا بين الاقتصاديين ففي الحقيقة ليس هناك تعريفا واحد للمشروع الاستثماري وهذا ما يجعله يتميز بمجموعة من الخصائص والذي سنتطرق إليه في النقاط التالية:

أولا: تعريف المشروع الاستثماري

لقد تعددت المفاهيم حول تعريف المشروع الاستثماري بتعدد واختلاف مداخل التحليل المعتمد والتي تتفرع بين التحليل الاقتصادي والتحليل المالي وحتى الاجتماعي ولكنها تشترك في تحديد طبيعة المشروع والعناصر المكونة له.

- وبالتالي يمكن تعريف المشروع الاستثماري على أنه ذلك الاقتراح الذي يؤدي إلى استثمار مبلغ من المال من أجل القيام بإنشاء مشروع جديد أو من أجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، أو القيام بزيادة خطوط الإنتاج لسلع التي يتم إنتاجها حاليا، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها ومن أجل أهداف أخرى وذلك خلال فترة زمنية معينة.[1]
- ويمكن تعريفه على أنه وحدة استثمارية مقترحة للحصول على قيمة للاستغلال يمكن تمييزها فنيا وتجاريا واقتصاديا عن باقي الاستثمارات.[2]
- كما يعرف على انه مجموعة الأنشطة المترابطة والمتداخلة في نفس الوقت والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب.[3]

---

[1]) نعيم نمر داود: دراسة الجدوى الاقتصادية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011، ص: 14.

[2]) ياسمين دروازي: مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، جامعة الجزائر 2006،ص: 02.

[3]) محمد عبد حسين أبو سمرة: إدارة المشروعات، دار الراية، للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص: 53.

- ويعرف أيضا على أنه سلسلة من المهام تبدأ وتنتهي بطريقة واضحة، وذلك بهدف إيجاد منتج أو خدمة فريدة من نوعها حيث لابد أن يكون للمشروع أهداف ورؤى واضحة.[1]
- من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المشروع الاستثماري هو مجموعة من الأنشطة المترابطة لها بدايات ونهايات زمنية محددة، يتم تنفيذها من قبل شخص أو مؤسسة لتحقيق أهداف محددة.

ثانيا: خصائص المشاريع الاستثمارية

هناك مجموعة من الخصائص يتميز بها المشروع الاستثماري وهي كالآتي:

- **الغرض:** إن المشروع عادة له أغراض محددة ونشاط يحدث لمدة واحدة فقط لتحقيق هدف أو نتائج ملموسة ونهائية خاصة بهذا المشروع.
- **دورة الحياة:** المشروع له دورة حياة ومراحل مختلفة خلال هذه الدورة وكل مرحلة من هذه المراحل لها ما يميزها وتحتاج إلى اتخاذ قرارات خاصة بها فالمشروع يبدأ كفكرة وبداية عمل بطيئة ونمو ونضج ثم إنهاء الحياة.
- **التداخلات:** عادة تتدخل المشروعات المنظمة مع بعضها البعض وتتدخل أيضا مع الأقسام الوظيفية الأخرى في المنظمة من إنتاج وتسويق وتمويل وموارد بشرية.
- **الانفرادية:** كل مشروع له مزايا وخصائص يتميز بها عن أي مشروع آخر فلكل مشروع هدفه الخاص.
- **النزاع:** المشاريع تواجه صراعات مختلفة سواء مع بعضها البعض في المؤسسة أو مع الأقسام الوظيفية الأخرى وكذلك صراعات متنوعة بين الأطراف ذات العلاقة المهمة بالمشروع من عملاء وممولين وموردين، والإدارة العليا للمؤسسة[2]
- **المشاريع الهادفة :** تتميز طبيعة المشاريع باحتوائها نتائجا محددة وموضوعية بطريقة واضحة يتم الوصول إليها من خلال عملية منظمة تهدف للحصول على مخرجات معينة أو يمكن تجزئة العمل لمهام صغيرة، يؤدي إنجازها إلى تحقيق الهدف الكلي من المشروع[3].

المطلب الثاني: أنواع المشروع الاستثماري وأهدافه

يعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على التوظيف الجيد للعديد من الإمكانيات والموارد المالية والبشرية وهذا ما سنتناوله في النقاط التالية مع إبراز أهم الأنواع التي يتصف بها.

أولا: أنواع المشاريع الاستثمارية

هناك أنواع عديدة من المشاريع الاستثمارية نذكر منها ما يلي:

---

[1]) غالب جليل صويص وآخرون: أساسيات إدارة المشاريع، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص:22.
[2])أحمد يوسف دودين: إدارة المشاريع، عمان، ط ع، دار اليازوري، 2012، ص ص: 24، 25.
[3])غالب جليل صويص وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 22.

1) **حسب الملكية:** هناك ثلاثة أنواع

أ. **مشروعات خاصة :** أي يمتلكها القطاع الخاص أو أفراد من المجتمع وبالتالي يتحمل أصحابها الخسارة.

ب. **مشروعات *عامة:*** أي المشروعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة وبالتالي *يعود النفع منها على جميع أفراد الم*جتمع إذ تمخض عنها خسارة يتحمل جميع أفراد المجتمع خسارة إذا ما فشلت هذه المشروعات.

ج. **مشروعات مختلطة:** أي تعود ملكيتها للأفراد والدولة على أساس المشاركة.[1]

2) **حسب القابلية للقياس:**

يمكن التفرقة بين نوعين من المشروعات وهما المشروعات القابلة للقياس والمشروعات الغير قابلة للقياس.

أ. **المشروعات القابلة للقياس:** هي تلك المشروعات التي تنتج منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وهذه المنتوجات قد تكون سلعا أو خدمات، لها أسواق تتحدد فيها أسعارها.[2]

ب. **المشروعات غير القابلة للقياس :** هي تلك المشروعات التي يصعب تقييم منتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية، دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية.

3) **حسب طبيعة النشاط:**

ونقصد بطبيعة النشاط الاقتصادي النشاطات التجارية وغير التجارية وهي كما يلي:

أ. **المشروعات الإنتاجية التجارية** : تنشأ وتتطور لغرض إنتاج سلع وخدمات تحقق مباشرة ربحا ماليا، أو قيمة سوقية أعلى من تكلفة إنتاجها، وقد يمتلك المشروع الإنتاجي التجاري جهة خاصة أو عامة، تتميز هذه المشروعات بأن المستفيد من منافعها التجارية يمكن تحديه بشكل واضح وتكون هذه المشروعات عرضة للمنافسة.

ب. **مشروعات الإنتاج غير التجارية** : تنشأ لغرض إنتاج سلع وخدمات أساسية توجه لخدمة السياسة العامة يمكن أن لا تكون مربحة، تمتلك هذه المشروعات غير التجارية جهة عامة.

4) **حسب الغاية من المشروع:** ويمكن للمشروع الاستثماري أن يأخذ وفق هذا التصنيف الأشكال التالية

أ. **مشروع في موقع جديد:** لتكوين طاقة إنتاجية لم تكن موجودة من قبل.

[1]) محمود حسين الوادي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص: 28.
[2]) ياسمين دروازي: مرجع سبق ذكره، ص:04.

ب. **مشروع إحلال أو استبدال :** هو التخلي عن الأصل الحالي الذي تم استخدامه لعدة سنوات أي استبدال أصول ثابتة مهتلكة بأخرى ذات قدرات ومواصفات تشغيلية أفضل مع الاحتفاظ بالطاقة الإنتاجية المتاحة في المشروع القائم.

ج. **مشروع توسيعي:** توسيع الطاقات الإنتاجية لمشروع قائم لتحقيق مستوى أدنى لتكاليف الإنتاج.**المشروعات الاستراتيجية :**وجودها ضروري اقتصاديا واجتماعيا، كالصحة والوقاية والأمن، وتكون ضرورية داخل المؤسسة لحماية تواجدها واستمرارها لمقابلة المنافسة.

د. **المشروعات الاجتماعية:** لا تكون الغاية من إنشائها تحقيق الأرباح والعوائد النقدية، بل تقديم خدمات للمواطنين، وتهدف إلى تحسين الوضعية الاجتماعية وخلق جو ملائم للعمل.[1]

ثانيا: أهداف المشاريع الاستثمارية

هناك مجموعة من الأهداف نلخصها كالآتي:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج.
- رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية الوطنية.
- زيادة قدرة المشروعات على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات.[2]
- تخفيض تكاليف الإنتاج.
- حذف أفكار المشروعات الغير مأمول في نجاحها، وذلك سواء بالنسبة للمشروعات التي قد تكون لها عوائق مالية، أو أنها غير مناسبة للاقتصاد.
- مراجعة المشروعات القديمة التي لم تنفد وذلك بدراسة أسباب عدم تنفيذها، هل هي أسباب مالية، أم قانونية.
- دراسة المصادر المحلية المتاحة للخدمات والموارد الطبيعية في البلاد.[3]
- القضاء أو تخفيض معدلات البطالة، والآفات التي تنشأ نتيجة لها.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقليل من حالات التوتر والقلق الاجتماعي، وهذا بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية، في الأماكن التي يطلبها المواطن بالسعر الذي يرتقبه.
- ترسيخ مبادئ العمل الجماعي والتعاون في المجتمع باعتبار المشروع نظام لتحقيق التفاعل بين الأفراد وتغيير سلوكياتهم وأنماطهم بشكل إيجابي.

---

[1]) المرجع السابق، ص ص: 6،05،07.

[2]) محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط ع، 2013، ص: 20.

[3]) عادل العنزي: دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، 2006، ص ص: 16، 17.

- تحسين المركز التنافسي في السوق.
- تحقيق المنافع العامة من إنتاج الخدمات الأساسية والبنية التحتية.
- تحقيق العوائد والأرباح.[1]

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار

تعتبر المخاطر عنصرا مهما من العناصر التي يتوقف عليها اتخاذ القرار الاستثماري وذلك للعلاقة الوثيقة التي تربطها بالعائد.

أولا: مفهوم مخاطر الاستثمار وأهميته

هي شعور بعدم تحقيق الهدف وأن معظم المستثمرين يفضلون عدم تحمل أية مخاطرة إلا أنهم في نفس الوقت مستعدون لقبول مخاطر أعلى مقابل توقعه الحصول على عائد أعلى كذلك عند اتخاذ المستثمر لقراره الاستثماري يجري مبادلة بين العائد والمخاطر، فقد يتحمل المستثمر مخاطر أكبر مقابل عائد أكبر ويفضل البعض الآخر الالتزام بمبدأ الحيطة والحد فيبحثون عن مشاريع ذات مخاطر أقل حتى لو كانت عوائدها قليلة.[2]

- وترتبط مخاطر الاستثمار برغبة المستثمر في الحصول على عوائد سريعة ومؤكدة من خلال التدفقات النقدية الداخلية المتوقع الحصول عليها مستقبلا وهذا يتطلب دراسة المخاطر كالآتي:
- يفضل بعض المستثمرين المشروعات الاستثمارية التي توصف بأنها استثمارات آمنة ولكنها تحقق في نفس الوقت عائدا اقتصاديا محدودا أو متوسطا، وتصاحبها أقل درجة من المخاطر، بينما يفضل البعض الآخر المشروعات التي تحقق عائدا اقتصاديا كبيرا ويصاحبها درجة عالية من المخاطر.[3]
- يساعد تصنيف المشروعات الاستثمارية، وفقا لدرجة المخاطر المصاحبة لها والتي تؤثر على العائد الاقتصادي المتوقع منها على القيام بما يلي:
  - اختيار المشروع الاستثماري الذي يحقق عائدا اقتصاديا يتلاءم مع رغبة المستثمر وقدرته على تجنب أو قبول المخاطر.

[1]) ياسمين دروازي: مرجع سبق ذكره، ص ص: 11، 12، 13.
[2]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 91.
[3]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 44.

- تحديد المشروعات التي تصاحبها درجة عالية من المخاطر، ويجب تجنبها إذا كانت تهدد كيانه المالي وبقائه في مجال الأعمال.
- القيام بتقدير مسبق لاحتمالات النجاح أو الفشل عند المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية آخذين بعين الاعتبار تقدير المتغيرات المحتملة الحدوث.
- نقد نوع وطبيعة المخاطر المصاحبة للمشروع الاستثماري والتي يمكن تصنيفها إلى:
  - مخاطر الأعمال وهي المخاطر المرتبطة بالنشاط الإنتاجي وفقا لحالة العرض والطلب على منتجات المشروع.
  - المخاطر المالية والتي ترتبط بالنشاط وبقدرة المستثمر على توفير الأموال المطلوبة من مصادرها المختلفة، لتنفيذ المشروع بتكلفة أقل من معدل العائد على الأموال المستثمرة آخذين في الاعتبار قوى العرض والطلب في السوق المالي.[1]

ثانيا: أنواع المخاطر المتعلقة بالاستثمار

مخاطر الاستثمار تنقسم إلى نوعين:

أ) **المخاطر المنتظمة:** هي ذلك الجزء من المخاطر التي يتعرض لها الأصل الاستثماري والتي تسببها عوامل تؤثر على السوق ككل، لذلك يطلق عليها أيضا مصطلح مخاطر السوق(marketrisk) وهذه المخاطر لا يمكن إزالتها أو التقليل منها عن طريق تنويع الاستثمارات لأنها تتعلق بنظام السوق ككل وليس بشركة معينة أو صناعة معينة فهي تؤثر على جميع الشركات وفي نفس الوقت.[2]

ب) **مخاطر غير منتظمة:** ناجمة عن انعكاس الإجراءات الداخلية غير المرغوبة لحالات الفساد المالي والإداري، في الشركة المصدرة للأسهم على الأسعار المتداولة في السوق وهذه المخاطر هي التي ينبغي على المستثمر تلاقيها أو تجنبها ولا يحق له أن يطلب مقابلها على تعويض فالقانون لا يحمي المغفلين.[3]

وعلى ضوء هذا يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **مخاطر العمل:** وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين قد يفشل هذا العمل وبالتالي لا يحقق أهداف الاستثمار.
2. **مخاطر السوق :** وهي المخاطر التي قد تنتج عن التغيير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة لقلب أوضاع السوق.
3. **مخاطر السعر:** وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار الفائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك أو المخاطرة التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير[4].

---

[1]) المرجع السابق، ص: 45.
[2]) قاسم نايف علوان: مرجع سبق ذكره، ص: 63.
[3]) فيصل محمود الشواورة: مرجع سبق ذكره، ص:38.
[4]) طاهر حيدر جردان: مرجع سبق ذكره، ص: 18.

4. **مخاطر القوة الشرائية للنقود :** وهي تلك التي تنتج عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية وكذلك الخسارة في سعر صرف العملات.
5. **المخاطر المالية:** وهي ناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو حتى عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.
6. **المخاطر الاجتماعية:** وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار.[1]

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا من خلال هذا الفصل أهم التعاريف المتعلقة بالاستثمار وإبراز أهميته بالإضافة إلى تحديد خصائصه وأنواعه ثم أعطينا لمحة عن المشاريع الاستثمارية وما تتضمنه من أنواع وخصائص.

وفي الأخير توصلنا إلى أنه رغم الأهمية التي توليها الدولة للاستثمار إلا أنه لا يزال يعاني من عدة عوائق كمعوقات التمويل والتسويق، والبيروقراطية ... إلخ والتي تقف حاجزا أمام تطوره.

[1]) منصوري الزين: مرجع سبق ذكره، ص: 42.

تمهيد:

بعد الاستقلال وقعت الجزائر في عدة أزمات، ومن بينها مشكلة ضعف ونقص الاستثمارات بمختلف أنوعها، مما اضطرها إلى إيجاد حلول كفيلة لزيادة المشاريع الاستثمارية، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد العالمي، ومن بينها إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كنتيجة لمجموعة من السياسات والبرامج المتبعة في هذا الإطار، والتي يعد هدفها تضامني مع الشباب للتخفيف من البطالة وإثراء السوق المحلي بمختلف المنتجات المحلية الصنع.

وبعد نجاح الوكالة في إنشاء عدد لا يستهان به من المؤسسات أصبح عليها العمل على زيادة فعاليتها من خلال مرافقة ومتابعة الشباب المستثمر وتقديم الامتيازات اللازمة لزيادة عدد المشاريع الاستثمارية والرقي بها إلى الأفق.

وعليه سنتناول في دراسة هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول:عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

المبحث الثاني: تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

المبحث الثالث : مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة) في إنشاء الاستثمارات وانعكاساتها على التشغيل.

المبحث الأول:

عموميات حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أحد أهم هيئات الدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة وهذا نظرا إلى مهمتها الكبيرة في تطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال المهام التي تقوم بها وعليه سنتناول في هذا المبحث التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهيكلها التنظيمي وإبراز مواردها ونفقاتها مع توضيح جل المهام التي تقوم بها الوكالة.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)وهيكلها التنظيمي

أولا: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب[1]

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي هيئة وطنية ذات طابع عام تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسعى لتشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لإنعاش قطاع الشباب وأنشأ فرع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لميلة وفتح أبوابه لشباب المستثمر في شهر ماي سنة 1998م ومقره الاجتماعي بـــ 45 مسكن الحي الإداري بطوط بميلة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب_فرع ميلة_

تضم الوكالة مجموعة من المكاتب والمصالح ومن بينها :

1) المدير:

وتتمثل مهامه في النقاط التالية:

- يضمن تسيير المصالح ويمارس السلطة السليمة على جميع موظفي الوكالة ويعين الموظفين حسب الشروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- يمثل الوكالة اتجاه الغير ويمكنه أن يوقع كل العقود الملزمة للوكالة.

2) أمانة المديرية:

وتتمثل مهامها في النقاط التالية:

- كتابة مختلف التقارير والرسائل الخاصة بالمدير باستعمال الحاسوب وإرسالها عن طريق الفاكس، أو البريد.
- استلام البريد الموقع من طرف المدير وتوزيعه على المكاتب.
- تسجيل البريد الصادر وتسليمه للمدير للإمضاء عليه.
- استلام البريد الوارد وتسجيله وتقديمه للاطلاع عليه.

3) مصلحة المرافقة: تعتبر هذه المصلحة القلب النابض للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لأنها تلعب الدور الأساسي في مرافقة المستثمر وتتمثل مهامها في النقاط التالية:

[1]) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

- استقبال وتوجيه الشباب الراغب في الاستثمار.
- مساعدة الشباب المستثمرين على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع وهذا بتنظيم الأيام التحسيسية في المعاهد والجامعات ومراكز التكوين المهني...إلخ.
- تقدم الاستشارات لشباب المستثمر وتوجيه أفكارهم وتعديلها وفق متطلبات السوق وكذا حسب الكفاءات المهنية لشباب.
- دراسة الملفات دراسة اقتصادية وتقديم نموذج أو تقديم نماذج لتقييم مشاريع الشباب المستثمرين.
- تقديم الملفات على مستوى اللجنة المحلية لدراسة تمويل المشاريع (CSVF).
- إيداع الملفات المقبولة _من خلال اجتماع اللجنة_ على مستوى البنك.
- تقديم الوثائق لشباب من أجل إتمام عملية تمويل المشاريع، كدفتر الشروط، قرار الإعفاءات الجبائية أمر بسحب الشيك البنكي.
- تكوين الشباب في مجال تسيير المؤسسات حسب منهجية المكتب الدولي للعمل(BIT).
- متابعة مدى نجاح المؤسسات الممولة.

4) مصلحة الإدارة والوسائل والمستخدمين:

تسهر هذه المصلحة على إنجاز المهام التالية:

- توفير الظروف الحسنة من أجل تمكين الوكالة من تحقيق هدفها من خلال:
  - توفير وسائل مادية لتقديم الخدمات مثل أجهزة الإعلام الآلي، الطابعات،...إلخ والوسائل الأخرى أقلام، وأوراق...إلخ.
  - توفير الوسائل البشرية في حالة الاحتياج لذلك.
- مراقبة تسيير الوكالة وهذا من خلال:
  - مراقبة العمال من حيث الانضباط في أوقات العمل.
  - الحرص على متابعة حقوق وواجبات العمال حسب القانون الداخلي للمؤسسة.
- المتابعة الإدارية الخاصة بالإدارة من خلال ما يلي:
  - تحسين شروط الأمان من أجل تمكينهم من تقديم أحسن الخدمات في إطار ما يسمى بإصلاح الخدمة العمومية.

5) مصلحة الإعلام الآلي والإحصائيات: وتعمل على تحقيق المهام التالية:

- السهر على تبويب المعلومات الخاصة بمراحل معالجة الملفات في جداول إحصائية.
- تقديم تقارير مفصلة وفق تحليل جداول إحصائية إلى المديرية العامة ثم إلى الوزارة الوصية.
- تحليل البيانات من أجل خلق توازن الاقتصادي بين المناطق والقطاعات الاقتصادية.
- السهر على توفير البرامج في مجال الإعلام الآلي لتسهيل العمليات.
- صيانة أجهزة الإعلام الآلي وحفظ البيانات.

6) **مصلحة التحصيل ومتابعة الشؤون القانونية:**وتتمثل مهامها في النقاط التالية:

- السهر على تغطية الديون سواء بالطرق الودية أو القضائية.
- متابعة المشاريع التي تم تحقيقها على أرض الواقع.
- تمثل الوكالة على مستوى المحاكم القضائية.
- متابعة الشباب قضائيا في حالة الإخلال بالاتفاقية أو دفتر الشروط.

7) **مصلحة المحاسبة والمالية:** وتتمثل مهامها في النقاط التالية

- توفير الاحتياجات المالية للوكالة عن طريق مراسلة المديرية العامة وهذا حسب احتياجات ميزانية الوكالة.
- تمويل مشاريع المستثمرين بعد إتمام كل الإجراءات على مستوى مكاتب المراقبة.
- إعداد الميزانية الافتتاحية والختامية.
- مراقبة السير الحسن للموارد المالية للمؤسسة

8) **ملحقات الوكالة:**

قبل سنة 2010 لم تكن على مستوى الوكالة أية ملحقة لكن سعيا منها إلى تقريب الإدارة من المواطن وكذا تسهيل عملية الاستثمار وتشجيعها عمدت الوكالة إلى خلق أربع ملاحق خلال فترة 2010-2014 وهي ملحقة ميلة _ شلغوم العيد _ التلاغمة _ فرجيوة.

وهذا ما ساعد الوكالة على تحقيق أهدافها في خلق مؤسسات مصغرة في شتى المجالات وتخفيض أعباء وتكاليف ومصاريف التنقل لشباب في الجهة الغربية للولاية والجهة الشمالية، وتخفيض الضغط الهائل على الفرع.

الشكل رقم(06):

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

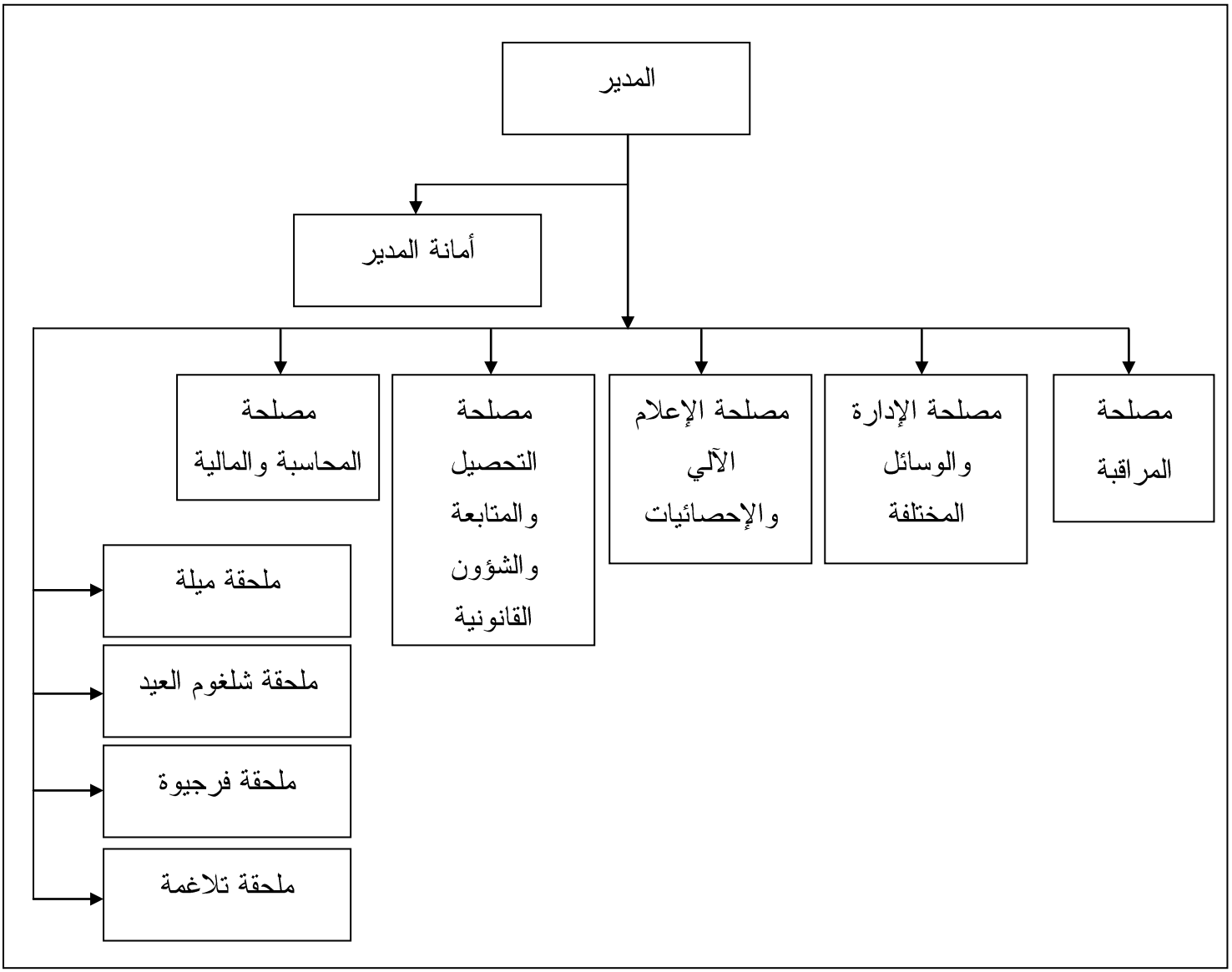

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

المطلب الثاني: موارد ونفقات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(فرع ميلة)

لقد عملت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على التنويع في مواردها ونفقاتها وهذا لكي تتمكن من تحقيق أهدافها وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية:

أولا: موارد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تتكون موارد الوكالة في إطار أحكام المادة 16 من قانون المالية التكميلي لسنة 1996 مما يلي:

- تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.
- حواصل استثمار الأموال.

- حواصل الرسوم النوعية المؤسسة عن طريق قوانين المالية.
- الهبات والوصايا.
- المساهمات المحتملة التي تقدمها الهيئات الوطنية والدولية بعد ترخيص من السلطات المعنية.
- تخصيصات ميزانية الدولة.
- حاصل تسديد القروض بدون فائدة الممنوحة للمستثمرين.

ثانيا: نفقات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب[1]

تتمثل أهم نفقاتها كما يلي:

- نفقات التثبيت.
- نفقات التسيير والصيانة.
- النفقات الضرورية المرتبطة بهدفها وإنجاز مهامها.
- منح القروض بدون فائدة لصالح الشباب دوي المشاريع من أجل إقامة مؤسسات.
- العلاوة الممنوحة بشكل استثنائي للمشاريع التي تنطوي على ميزة تكنولوجية ذات قيمة.
- التكفل بالدراسات والخبرات وأعمال التكوين المنجزة أوالملتمسة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.
- منح الضمانات لصالح البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثالث: مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

تتعدد مهام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومن بينها نذكر:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب دوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبلغ الشباب دوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بالامتيازات الأخرى التي يتحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب دوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل شكل أخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- تضع تحت تصرف الشباب دوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

[1]) الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أومقاولة أومؤسسة إدارية عمومية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.

وحتى تقوم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمهامها على أحسن وجه ينبغي عليها القيام بما يلي:

- تكلف من يقوم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة ولحساب الشباب دوي المشاريع الاستثمارية.
- تنظم دورات تدريبية لتعليم الشباب دوي المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية.
- الاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل وإحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المبحث الثاني:

تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

أدركت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أهمية تيسير التمويل ومنح الإعانات في جذب الشباب العاطل عن العمل في تحفيز روح المبادرة لديه في الاستثمار في المؤسسات المصغرة عن طريق التمويل لإنجاز المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع المنشأة والتي تكون محفزا قويا للشباب العاطل عن العمل وقد وفرت الوكالة صيغتين لتمويل هذه الاستثمارات التي تمنحها الوكالة وشروط الاستفادة منها وأشكال التمويل المطبقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وفي الأخير تطرقنا إلى معوقات الاستثمار والتحديات التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

المطلب الأول: الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ميلة)وشروط الاستفادة منها

تعمل الوكالة الوطنية مند نشأتها على توفير مجموعة من الامتيازات كما تضع شروطا للاستفادة منها وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

أولا: الإعانات والامتيازات التي تمنحها الوكالة للمستثمرين

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب نوعان من الإعانات المالية للمؤسسات خلال مرحلتين:

أ) مرحلة الإنجاز:

خلال هذه المرحلة يستفيد المستثمرين من:

1. إعانات مالية من خلال:

- قرض بدون فائدة يتغير حسب مبلغ الاستثمار بالإضافة إلى هذا القرض تمنح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ثلاث قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع.
- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف دينار جزائري (500000.00 دج) موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات...إلخ
- قرض بدون فائدة يقدر بخمسمائة ألف دينار جزائري (500000.00 دج) مخصص للتكفل بإنجاز المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مختلفة.
- قرض بدون فائدة يبلغ مليون دينار جزائري (1000000.00 دج) لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإنجاز المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، والخبراء المحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

هذه القروض الثلاث تمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي بمساهمة كل من البنك والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وصاحب المشروع.

2. الامتيازات الجبائية:

- شراء التجهيزات والحصول على الخدمات بدون رسوم (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة).
- تطبيق المعدل المخفض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات.

ب) مرحلة الاستغلال:

- تمنح امتيازات جبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة ثلاث سنوات (03) بداية من انطلاق النشاط أوسنتين (02) بالنسبة للمناطق الخاصة.

وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي أوالضريبة على أرباح الشركات.

يتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين عندما توفر المؤسسة ثلاث مناصب شغل على الأقل لمدة غير محدودة.

الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البيانات المخصصة للنشاط الذي تمارسه.

ثانيا: شروط الاستفادة من إعانة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

للاستفادة من إعانة الوكالة يجب على الشباب المستثمر دوي المشاريع أن يستوفوا الشروط التالية:

- أن يتراوح عمر المستثمر بين 19 – 35 سنة.
- أن يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشاب صاحب المشروع) كما يمكن رفع سن الاستفادة من الإعانة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون الشباب المستثمر دوي تأهيل مهني.
- أن يقدم الشباب المستثمر مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة 1% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يقل عن 5 ملايين دينار أويساويها و2% من المبلغ الإجمالي للاستثمار إذا كان هذا الاستثمار يفوق 5 ملايين دينار جزائري ويقل عن 10 ملايين دينار جزائري[1].
- أن لا يكون الشاب المستثمر شاغل وظيفة مأجورة عند تقديم طلب الإعانة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كطالب عمل.

[1]) المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 03-296 المؤرخ في 06سبتمبر 2003م

المطلب الثاني: أشكال التمويل المطبقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(فرع ميلة)

تعتمد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على أسلوبين لتمويل:

أولا: التمويل الثلاثي

هذه الصيغة تعتمد على مساهمة شخصية من طرف الشباب المستثمر صاحب المشروع وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وقرض بنكي يمنح من أحد البنوك المتعامل معها.

ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05):

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	مساهمة البنك	مساهمة المستثمر
المستوى الأول	أقل من 5000000 دج	%29	%70	%1
المستوى الثاني	من 5000001 إلى 10000000	%28	%70	%2

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –(فرع ميلة)

ثانيا: التمويل الثنائي

هذه الصيغة تعتمد على مساهمة شخصية من طرف الشاب المستثمر صاحب المشروع وقرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتنقسم صيغة هذا التمويل إلى مستويان وهذا ما نوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (06):

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	مساهمة الوكالة	مساهمة المستثمر
المستوى الأول	أقل من 500000دج	% 29	% 71
المستوى الثاني	من 5000001	% 28	% 72

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

المطلب الثالث: معوقات الاستثمار والتحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(فرع ميلة)

في إطار الدعم الدائم للمشاريع الاستثمارية المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وسعيا منها إلى خلق المؤسسات الاقتصادية الناشئة في مختلف القطاعات، تعمل الوكالة على تجنيد إمكانياتها لتحقيق الهدف المنشود، إلا أن هناك بعض الصعوبات تقف عائقا أمام الشباب المستثمر وهذا ما أجبر الوكالة على ابتكار بعض الحلول للحد من تلك المعوقات.

أولا: معوقات الاستثمار الممول من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(فرع ميلة)

هناك مجموعة من الصعوبات ومن بينها نذكر:

- المشاكل التي تواجه الشباب المستثمر مع المورد والمتعلقة أساسا بنوعية العتاد والقيمة الحقيقية لها.
- عدم توفر الكفاءة المهنية في بعض الشباب مما يقف عائقا أمام حصولهم على التمويل لمشاريعهم.
- التشبع من نشاط معين مما يؤدي بالشباب المستثمر إلى تغيير نشاطه حتى يتمكن من الحصول على الدعم.
- المشاكل المتعلقة بالأنشطة الفلاحية والتي تواجه الشباب المستثمر كعدم وجود أراضي فلاحية قابلة للكراء وذلك راجع لندرة العقارات وعقود الملكية والتي تعتبر شرط أساسي في مجال الكراء.
- وبرغم من الدورات التكوينية المجانية التي توفرها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مجال تسيير المؤسسات وفق منهجية المكتب الدولي للعمل إلا أن الشباب المستثمر لا يمليها أهمية مما يجعله يواجه صعوبات في التسيير والإنتاج والتسويق.

ثانيا: التحديات التي تواجهها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

عملت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مند نشأتها على تحسين خدماتها بدءا من:

- قضت الوكالة نهائيا على مشكل عدم توفر المحلات القابلة للكراء من خلال خلق القرض التكميلي (قرض الكراء) حيث تبلغ قيمة القرض التكميلي للحرفيين 500.000 دج، أما قيمة قرض الكراء بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية في إطار ما يسمى بالمكاتب المجمعة في مجال الطب، الهندسة...إلخ فيصل إلى 1000.000 دج.
- كما تسعى الوكالة في إطار اتفاقيات تم إبرامها وأخرى سيتم إبرامها في المستقبل القريب على غرار الاتفاقية الموقعة مع المركز الجامعي لميلة في إطار إنشاء المقاولاتية والتي تشجع الطلبة الجامعيين على الاستثمار وخلق مؤسسات خاصة بهم كما تدعمه بالتكوين ومساعدتهم على إيجاد فكرة المشروع وإنشاء المؤسسة المصغرة وتسييرها وفق منهجية المكتب الدولي للعمل (BIT).
- كما تم توقيع عدة اتفاقيات مع مراكز التكوين المهني والمعاهد من أجل مرافقة الشباب أصحاب شهادات التكوين في مجال مؤسساتهم التكوينية (الري، البناء، الدهن، الزجاج... إلخ).

- بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع شركة اتصالات الجزائر من أجل خلق مشاريع الاتصالات ال سلكية واللاسلكية.

وأخر اتفاقية مبرمة مع مديرية الفلاحة وتهدف إلى تكوين الشباب المستثمر في المجال الفلاحي.

المبحث الثالث:

مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –فرع ميلة –في إنشاء الاستثمارات وانعكاسها على التشغيل في الولاية.

عملت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مند نشأتها على إنشاء المشاريع الاستثمارية وتوسيعها وهذا أذى إلى خلق مناصب شغل جديدة لشباب البطال وعليه سنتناول في هذا المبحث النقاط التالية:

دراسة واقع المشاريع الاستثمارية في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، والتطرق إلى الدور الذي تلعبه في توزيع الاستثمارات حسب القطاعات،وفي الأخير التطرق إلى الدور الدي تلعبه الوكالة في توفير مناصب الشغل.

المطلب الأول :واقع المشاريع الاستثمارية في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

نستعرض بعض الإحصائيات المتعلقة بالملفات المطروحة والمقبولة والممولة في الجدول التالي :

الجدول رقم(07):

تطور عدد الملفات المودعة والمقبولة والممولة في الفترة الممتدة من 2008م إلى2013 م.

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
عدد الملفات المطروحة	566	574	842	10879	2115	1403	16379
عدد الملفات المقبولة	283	428	757	5380	1299	1186	9333
عدد الملفات الممولة	160	406	528	740	1045	1111	3990

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن طلبات التمويل وخلق الاستثمارات في ولاية ميلة في تطور مستمر من خلال التوافد الكبير للشباب المستثمر على الوكالة،حيث انتقل عدد الملفات المطروحة والمقبولة من 566 ملف مطروح وتم قبول 283 ملف أي ما يعادل 50% من عدد الملفات المطروحة وهذا خلال سنة 2008م إلى10879 ملف مطروح وتم قبول 5380 ملف أي ما يعادل 49.45% من عدد الملفات المطروحة وهذا خلال سنة 2011م، ويرجع سبب هذه الزيادة إلي قيام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلي إعادة فتح وتمويل كافة المشاريع التي كانت مجمدة خلال سنة 2007 على غرار مشاريع النقل وكذا كراء السيارات وأنشطة كراء عتاد الأشغال العمومية...إلخ وهذا ما أدى بعدد كبير من الشباب في الاستثمار في هذا المجال أما بعد سنة 2011م فنلاحظ انخفاض عدد الملفات المطروحة حيث سجلت سنة 2013م حوالي 1403 ملف مطروح وتم قبول 1186 ملف أي ما يعادل 84% من عدد الملفات المطروحة ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عمدت إلي غلق كافة المشاريع السابقة الذكر حيث أصبحت تركز دراستها على تمويل المشاريع الأكثر إنتاجية أي الانتقال من مرحلة زيادة العدد إلى مرحلة البحث عن النوعية وزيادة الإنتاجية.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الملفات الممولة في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى حيث بلغ عدد الملفات الممولة سنة 2008م إلى 160 ملف أي ما يعادل 56.53% من عدد الملفات المقبولة في هذه السنة،ثم ارتفعت عدد الملفات الممولة في سنة 2009م إلى 406 ملف ممول أي ما يعادل 94% من عدد الملفات المقبولة، وبلغ عدد الملفات الممولة في سنة 2011م 740 ملف أي ما يعادل 13.75% من عدد الملفات المقبولة، وفي الأخير وصل عدد الملفات الممولة في سنة 2013م إلى 1111 ملف أي ما يعادل 93% من عدد الملفات المقبولة ويرجع سبب الزيادة المستمرة لعدد الملفات الممولة خلال هذه السنوات إلى أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سطرت أهدافا تتماشى واحتياجات السوق وتوفير مناصب شغل جديدة.

المطلب الثاني: دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في خلق وتوزيع الاستثمارات حسب القطاعات ومخصصاتها المالية.

لقد سعت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مند إنشائها إلى خلق استثمارات جديدة والعمل على توسيعها وقد كرست كل طاقاتها المادية والبشرية لإنجاح دالك وهذا ما سنوضحه من خلال الجداول التالية :

أولا:توزيع الاستثمارات حسب القطاعات

الجدول رقم (08):

توزيع الاستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة من 2008م إلى 2013م

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الخدمات	48	105	139	230	603	574	1699
الحرف	20	43	44	24	24	49	204
الفلاحة	18	55	81	128	133	189	604
النقل	14	77	83	216	1150	119	1659
الصناعة	25	51	82	68	111	151	488
البناء والأشغال العمومية	13	44	83	58	66	57	321
المهن الحرة	22	31	16	16	28	47	160
المجموع	160	406	528	528	2115	1186	5135

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بلغ عدد الاستثمارات من سنة 2008م إلى2013م حوالي 5135 مؤسسة مصغرة موزعة على مختلف القطاعات وبأعداد متفاوتة من قطاع إلى أخر حيث نلاحظ في سنة 2008م أن قطاع الخدمات احتل المرتبة الأولى من حيث عدد الاستثمارات المنجزة به حيث وصل عددها إلى 48 مؤسسة مصغرة، ويليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة ب 25 مؤسسة مصغرة ثم قطاع المهن الحرة ب 22 مؤسسة مصغرة، وقطاع الفلاحة ب 18 مؤسسة مصغرة وفي المراتب الأخيرة كل من قطاع النقل ب 14 مؤسسة مصغرة والبناء والأشغال العمومية ب 13 مؤسسة مصغرة وبلغ عدد المؤسسات المصغرة في كل القطاعات في نهاية سنة 2008م ما يقارب 160 مؤسسة مصغرة.

ونفس الشيء نلاحظه في سنة 2009م حيث احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بعدد 105 مؤسسة مصغرة يليها في المرتبة الثانية قطاع النقل ب77 مؤسسة مصغرة ويرجع احتلال هذين القطاعين المراتب الأولى إلى اهتمام الشباب بقطاع النقل لأنه لا يتطلب كفاءة مهنية أوجسدية كبيرة بالإضافة إلى عدم اشتراط مستوى تأهيلي عالي بالإضافة إلى رغبة الشباب المستثمر في التوجه إلى القطاعات التي تحقق الربح السريع.

بينما احتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعدد 55 مؤسسة مصغرة ويليه قطاع الصناعة بعدد 51 مؤسسة وقطاع البناء والأشغال العمومية بعدد 44 مؤسسة مصغرة واحتلت المراتب الأخيرة كل من قطاعات الحرف بعدد 44 مؤسسة مصغرة وقطاع المهن الحرة بعدد 31 مؤسسة مصغرة وبلغ مجموع الاستثمارات في هذه الفترة 406 مؤسسة واستمرت هذه الزيادة إلى غاية 2012 م حيث بلغ عدد الاستثمارات المنجزة خلال هذه السنة 2115 مؤسسة حيث احتل قطاع النقل المرتبة الأولى بعدد 1150 مؤسسة مصغرة وتراجع قطاع الخدمات إلى المرتبة الثانية بعدد 603 مؤسسة مصغرة هدا راجع إلى ميول الشباب المستثمر في حيازة وسائل النقل بمختلف أنواعها في هذه الفترة.

كما نلاحظ في هده الفترة زيادة عدد الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة حيث احتل المرتبة الثالثة بعدد 133 مؤسسة،ويليها قطاع الصناعة بعدد 111 مؤسسة وسبب الزيادة راجع إلى اهتمام الشباب المستثمرون بهذا القطاع والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها هيئات أخرى (غرفة الحرف والصناعة التقليدية) بينما احتلت بقية القطاعات المراتب المتأخرة لكون الشباب المستثمرون لا يهتمون بهذه القطاعات، وكون هذه القطاعات تتطلب الكفاءة المهنية،مثل قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يتطلب شهادة تقني سامي أو مهندس دولة

أما بالنسبة لسنة 2013م فنلاحظ انخفاض المشاريع الاستثمارية بالولاية وهذا راجع إلى التعديلات التي قامت بها الوكالة في بعض قوانينها ومراسيمها كغلق بعض الأنشطة مثل كراء السيارات وكراء عتاد الفلاحة،كما عملت الوكالة على ترقية ودعم القطاعات المنتجة على المدى البعيد مثل القطاع الفلاحي والصناعي، حيث بلغ عدد الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة 189 مؤسسة واحتل المرتبة الثانية بعد قطاع النقل وقطاع الصناعة المرتبة الثالثة ب151 مؤسسة وهدا يعكس النجاح الذي حققته الوكالة في ترقية القطاعات المنتجة

والتي لها قيمة إضافية في استثمارات الولاية، وبلغ مجموع المؤسسات المنجزة في نهاية سنة 2013م حوالي 1186 مؤسسة.

الشكل رقم(07):

معدل الاستثمارات الممولة حسب القطاعات خلال الفترة الممتدة من2008 م إلى 2013م

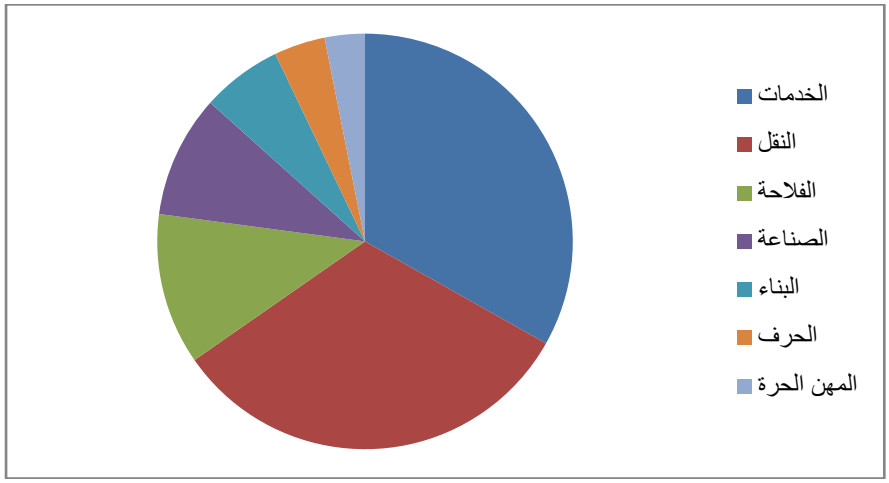

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب–فرع ميلة–

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات والنقل يحتل المراتب الأولى حيث احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 33.09 % من إجمالي المؤسسات المنجزة من الفترة 2008م إلى2013م وقطاع النقل المرتبة الثانية بنسبة 32.31% من إجمالي المؤسسات المنجزة،واحتل القطاع الفلاحي المرتبة الثالثة بنسبة% 11.76 من إجمالي المؤسسات،وهذا للأسباب السالفة الذكر، ويليها القطاع الصناعي بنسبة 9.5% من إجمالي المؤسسات المنجزة،ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة % 6.25 والحرف % 3.97 والمهن الحرة 3.12% ويرجع التأخر في قطاع المهن الحرة إلى أن فئة الجامعيين لا يرغبون في الاستثمار عن طريق الوكالة وضعف التنسيق بين الوكالة والجامعات.

ثانيا: مخصصات المالية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتمويل المشاريع الاستثمارية.

عملت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على تشجيع المشاريع الاستثمارية وخصصت لذالك مبالغ مالية كبيرة وهذا لإنجاح العملية الاستثمارية في الولاية وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(09):

تكلفة المشاريع الاستثمارية خلال فترة 2008م-2013م

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
المبلغ	385293000	907228054	1152738729	2057068468	5374393677	3830418505	13707140433

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب –فرع ميلة–

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المبالغ التي تم إنفاقها من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تزايد من سنة إلى أخرى حيث بلغ إجمالي هذه المبالغ خلال الفترة من 2008م_2013مما يقارب 13707140433دج موزعة على مختلف القطاعات حيث في سنة 2008مبلغ مجموع المبالغ المستثمرة ما يقارب 385293000دج أي ما يعادل 2.81 % من المبلغ الإجمالي وفي سنة 2010مبلغ عدد المبالغ المستثمرة ما يقارب 1152738729دج أي ما يعادل 8.40% من المبلغ لا جمالي وفي سنة 2012م بلغ عدد المبالغ المالية المستثمرة ما يقارب 5374393677دج، أي ما يعادل 39.20% وترجع هذه الزيادة المستمرة في المبالغ المالية المستثمرة إلى تزايد عدد المشاريع الاستثمارية من سنة إلى أخرى،إلى أننا لا حظنا في سنة 2013م انخفاض عدد المبالغ المالية الممولة للمشاريع الاستثمارية حيث بلغ عددها ما يقارب 383041850دج أي ما يعادل 2%من المبلغ الإجمالي وهذا راجع إلى انخفاض عدد المشاريع الاستثمارية المنشأة من قبل الوكالة في هذه السنة من جهة وإلغاء تمويل قطاع النقل من جهة أخرى.

المطلب الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في توفير مناصب الشغل

تهدف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب إلى توفير مناصب شغل جديدة لفئة الشباب البطال وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (10):

عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2008م-2013م

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الخدمات	119	233	340	520	990	1044	3246
الحرف	51	109	109	61	52	100	482
الفلاحة	49	133	197	315	276	530	1500
النقل	25	136	160	324	1731	195	2571
الصناعة	72	171	271	188	254	430	1386
البناء والأشغال العمومية	56	164	314	144	149	210	1037
المهن الحرة	54	72	36	32	50	95	339
المجموع	426	1018	1427	1584	3502	2604	10561

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المجهودات المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية انجرت عنه توظيف عدد كبير من الشباب البطال في الولاية حيث بلغ عدد المناصب الشغل الموفرة خلال الفترة المدروسة ما يقارب 10561 منصب شغل،حيث نلاحظ أن قطاع الخدمات احتل المرتبة الأولى من حيث عدد مناصب الشغل الموفرة، حيث بلغ عدد المناصب الموفرة في الفترة المدروسة ما يقارب 3246 منصب شغل أي ما يعادل 30.74% من إجمالي المناصب الموفرة، وهدا العدد موزع على السنوات المدروسة كالتالي:

في سنة 2008 مبلغ عدد المناصب الموفرة 119 منصب شغل، وفي سنة 2011 مبلغ 520 منصب شغل وفي سنة 2013م ما يقارب 1044 منصب شغل كما احتل قطاع النقل المرتبة الثانية، حيث بلغ عدد مناصب الشغل الموفرة في الفترة المدروسة، ما يقارب 2571 منصب شغل أي ما يعادل 24.34% من مجموع المناصب الموفرة، حيث بلغ عدد المناصب الموفرة في سنة 2008م 25 منصب شغل وواصل عدد مناصب الشغل الارتفاع إلى غاية 2012م حيث بلغ عدد مناصب الشغل 1731 منصب، ثم انخفضت الزيادة في سنة 2013م إلى 195 منصب شغل وهذا راجع لتراجع عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في هذا القطاع خلال هذه السنة، كما احتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة حيث وصل عدد المناصب الشغل الموفرة خلال الفترة المدروسة ما يقارب 1500 منصب شغل أي ما يعادل 14.20% من إجمالي المناصب الموفرة

حيث شهد هذا القطاع تزايد مستمر في عدد المناصب الموفرة،حيث بلغ عدد المناصب الموفرة في سنة 2008م، 49 منصب شغل أما في سنة 2011م فوصل العدد إلى 315 منصب شغل موفر، ثم انخفض العدد في سنة 2012م إلى 276 منصب شغل ثم ارتفع العدد إلى 530 في سنة 2013م وهدا بسبب المجهودات المبذولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لترقية قطاع الفلاحة.

كما نلاحظ أن قطاع الصناعة يعرف زيادة مستمرة في عدد المناصب الموفرة، حيث بلغ إجمالي المناصب ما يقارب 1386 منصب شغل أي ما يعادل 13.12% من إجمالي المناصب الموفرة، حيث بلغ عدد المناصب الموفرة في سنة 2008م ما يقارب 72 منصب شغل وفي سنة 2010 ارتفع العدد إلى 271 منصب شغل وانخفض عدد المناصب في سنة 2011م إلى 188 منصب شغل،ثم ارتفع عدد المناصب في سنة 2012م إلى 254 منصب شغل، وفي سنة 2013م بلغ 430 منصب شغل.

بينما عرفت القطاعات الأخرى تدبدب في أعداد المناصب الموفرة وهذا التذبذب يرجع إلى أعداد المشاريع الاستثمارية المتذبذبة في هذه القطاعات وكذا توجهات الشباب المستثمر.

حيث وفر قطاع البناء والأشغال العمومية 1037 منصب شغل أي ما يعادل 9.82%، أما قطاع الحرف وفرة 339 منصب شغل أي ما يعادل 3.21% من إجمالي المناصب الموفرة في الوكالة.

الشكل رقم (08):

عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة 2008م_2013م

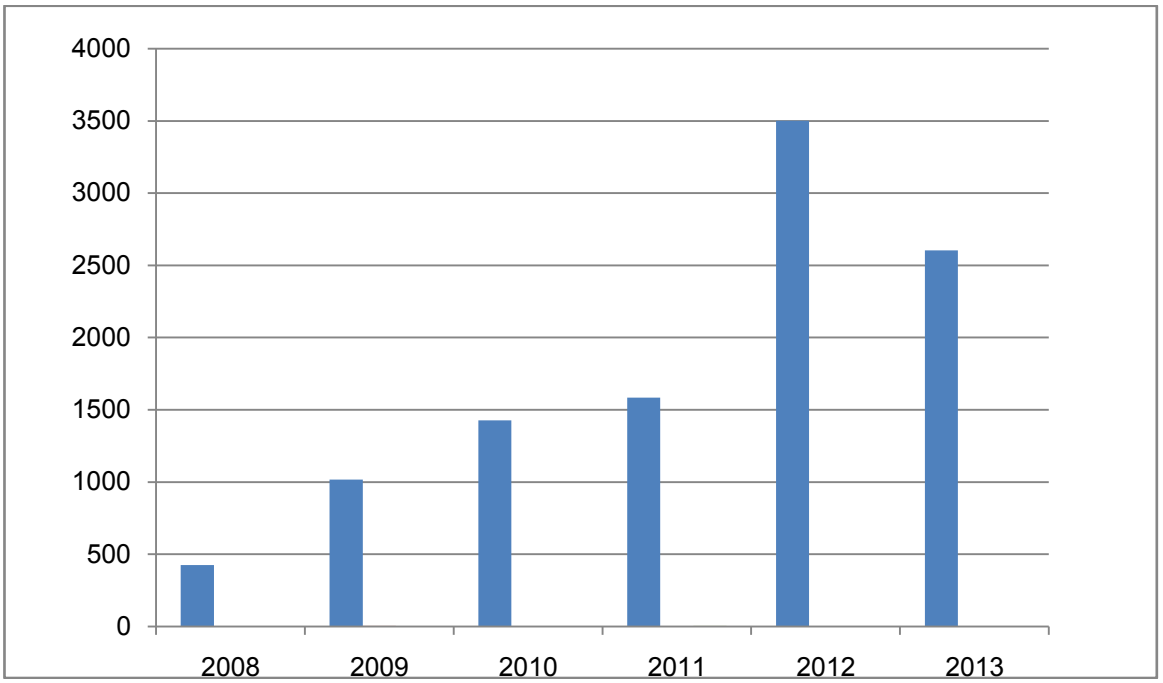

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد مناصب الشغل الموفرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ في سنة 2008م قد بلغ عدد مناصب الشغل الموفرة في كل القطاعات يقدر ب 426 منصب شغل،ثم ارتفع العدد في سنة 2009م إلى 1018 منصب شغل، ثم استمر الارتفاع خلال السنتين 2010م،2011 على التوالي بعدد يقدر ب1427،1584 منصب شغل وبلغ عدد المناصب الموفرة في سنة 2012م ما يقارب 3502 منصب شغل وهذه الزيادة راجعة إلى الدور الذي لعبته الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة) في زيادة عدد الاستثمارات في الولاية ولكن نلاحظ انخفاض عدد مناصب الشغل الموفرة في سنة 2013م إلى 2604 منصب شغل وهذا راجع إلى تراجع الاستثمارات في هذه السنة للأسباب السالفة الذكر.

خلاصة الفصل:

بغية الوصول إلى حل الإشكالية الرئيسية لبحثنا قمنا بالتطرق إلى تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة) وتحديد الهيكل التنظيمي للوكالة والتطرق إلى بعض المهام التي تقوم بها مختلف المصالح التابعة للوكالة وتوضيح أهم الشروط للاستفادة من الامتيازات الممنوحة من قبل الوكالة، وقمنا بتوضيح مستويات التمويل المتبعة من طرف الوكالة وفي الأخير قمنا بدراسة النتائج التي حققتها الوكالة خلال الفترة الممتدة من 2008 م–2013 م وأهم المشاريع التي وفرتها وانعكاساتها على التشغيل في الولاية.

خاتمة:

يعتبر مفهوم الاستثمار من المفاهيم الهامة في الفترة الراهنة، فهو يعتبر أحد ركائز السوق ولدلك سعت الدولة الجزائرية، إلى تشجيعه وزيادة فعاليته من خلال إنشائها لهياكل داعمة له على غرار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب التي لعبت دورا فعال في زيادة عدد الاستثمارات وتحسين نوعيتها، من خلال المجهودات الكبيرة المبذولة من طرفها لتنشيط الاستثمار، وترقيته ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، والتقليل من حدة البطالة وهذا من خلال توفير لامتيازات الضرورية والمرافقة للشباب المستثمر لإنجاز مشاريعه الاستثمارية.

وعليه توصلنا إلى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة:

– بالرغم من الأهمية المتزايدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في مختلف الاقتصاديات ونظرا لفوائدها على الصعيد الجزئي والكلي وخصوصا في مجال، توفير مناصب الشغل وامتصاص البطالة وتوفير مختلف السلع والخدمات واستغلال مختلف القدرات البشرية وتشجيعها على الإبداع والابتكار، إلا أن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لا تزال تهتم فقط بتشجيع المؤسسات المصغرة.

– قامت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، بتخفيض نسبة المساهمة الشخصية من 5% إلى1%، لتشجيع وتحفيز الشباب المستثمر، على إنشاء استثماراتهم الخاصة.

– حجم الاستثمارات لا يتماشى مع الإمكانيات المتوفرة في، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

– قامت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بإنشاء 1186 مؤسسة خلال سنة 2013 بمجموع 2604 منصب شغل وهو رقم مقبول.

– البيروقراطية التي تتعامل به الإدارات المعنية مع ملفات الشباب الراغبين في الاستثمار تحول دون إنجاز بعض المشاريع الاستثمارية.

– إن الشباب البطالين استفادوا نسبيا من الامتيازات، التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي قامت بتمويل استثماراتهم.

2. نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هدا البحث ومحاولة التوسع في مختلف جوانبه تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

بالنسبة للفرضية الأولى: والتي افترضنا من خلالها "أن المساعدات المالية والجبائية تعتبر

من أهم الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتشجيع الاستثمار" وتوصلنا إلى إثبات صحة الفرضية ،حيث تتمثل الامتيازات المالية في قروض التي تمنحها الوكالة والتي تتراوح قيمتها ما بين 500000دج و 1000000دج أما الامتيازات الجبائية تتمثل في الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات وكذا الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية المخصصة لممارسة النشاط ...إلخ.

- **بالنسبة للفرضية الثانية :** والتي افترضنا من خلالها "أن التمويل الثلاثي من أهم أشكال التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (فرع ميلة)" وتوصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، حيث هذه الصيغة تعتمد على مساهمة شخصية تتراوح نسبتها بين 1% إلى 2% من المبلغ الإجمالي، بالإضافة إلى قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تتراوح نسبته بين 29% إلى 28%، وقرض بنكي يمنح من أحد البنوك المتعامل معها بنسبة 70%من المبلغ الإجمالي .

- **أما الفرضية الثالثة:** والتي افترضنا من خلالها، "أن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم المشاريع الاستثمارية المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب"، حيث توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى نفي الفرضية ،حيث لاحظنا أن قطاع الخدمات يعتبر من أهم القطاعات المدعمة من طرف الوكالة وهذا من خلال النتائج التي حققها خلال الفترة المدروسة حيث بلغ عدد المؤسسات المنجزة به 1699أي بنسبة 33.9%من إجمالي المؤسسات المنجزة خلال الفترة المدروسة ونتج عنه توفير 3246منصب شغل على خلاف قطاع الفلاحة الذي احتل المرتبة الثالثة حيث بلغ عدد المؤسسات المنجزة به 604أي بنسبة 11.72% ونتج عنه توفير 1500منصب شغل.

3- التوصيات :

- تشجيع الاستثمارات وإعادة توجيهها بما يتوافق مع إمكانيات وشهادات الشباب المستثمر.
- زيادة المشاريع الاستثمارية من خلال فتح المجال لكل الشباب الذين تزيد أعمارهم عن 19سنة فما فوق .
- تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب عمل دائمة .
- إعطاء الأولوية للمؤسسات ذات العائد المرتفع والتي تحدث مناصب عمل ليست فقط فيها وإنما بإحداثها لمناصب عمل جديدة في المؤسسات التي تتعامل معها .
- زيادة عدد المرافقين والمكونين في مجال تسير المشاريع الاستثمارية .
- زيادة عدد المخصصات المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية .
- لابد من فتح مجال للمناقشة حول سبل دعم الاستثمارات المولدة للثروة .

5. أفاق البحث:

يبقى موضوع الاستثمار موضوع واسع وغني بالمعارف للبحث في مختلف الجوانب التي لم يتم التطرق إليها في بحثنا، الأمر الذي يفتح أفاق أخرى للبحث.

- مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل التكتلات الاقتصادية المعاصرة
- دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ودورها في دفع عجلة التنمية.
- دور البنوك الإسلامية في تمويل الاستثمارات.
- دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنشيط الاستثمار في السوق المحلية.
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كأداة لدعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) الكتب:

1. أحمد يوسف دودين: **إدارة المشاريع**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط ع، 2012.
2. أحمد بوراس: **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، ط1، 2008.
3. أيمن الشنطي وأخرون: **الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2010.
4. بلال خلف السكارنة: **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1، 2008.
5. بوري محي الدين: **آليات تمويل الاستثمارات في البنوك الإسلامية**، جامعة الجزائر، ط1، 2011.
6. جهاد فراس الطيلوني: **دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
7. حسين محمد سمحان، وإسماعيل يونس يامن: **اقتصاديات النقود والمصاريف**، دار صفاء للنشروالتوزيع، عمان،ط1، د س.
8. حسين عبد العزيز جرادات: **الصيغ الاستثمارية في رأس المال العامل**، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1،2011.
9. خبابة عبد الله: **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط1، 2008.
10. دريد كامل أل شيب:**الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ط ع، 2009.
11. زياد رمضان: **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، 2007.
12. زياد محمد عبد: **مبادئ علم الاقتصاد**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2010.
13. شقيري نوري موسى وآخرون: **إدارة الاستثمار**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط 1 2012.
14. صلاح حسن: **دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة الفقر**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2011.
15. صادق راشد الشمري: **أساليب الصناعات المصرفية الإسلامية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن ،ط ع 2008.
16. طاهر حيدر جردان: **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
17. طلال كداوي: **تقييم القرار الاستثماري**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، ط ع 2008.
18. علي عباس: **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
19. غالب جليل صويص وآخرون: **أساسيات إدارة المشاريع**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 2010.
20. فيصل محمود الشواورة: **الاستثمار في برصة الأوراق المالية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن ط 1، 2008.

21. فايز جمعة، صالح النجار، عبد الستار محمد العالي: **الريادة وإدارة الأعمال المصغرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2008.
22. قاسم نايف علوان: **إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2 2012.
23. قادري عبد العزيز : **الاستثمارات الدولية**، دار مومة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2006.
24. كاظم جاسم العيساوي: **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، ط1، د س.
25. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي: **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عمليةالتنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
26. ليث عبد الله بلال محمود الوادي: **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
27. محمد مروان السمان وآخرون: **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)** ، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، ط1، 2009.
28. محمد عبد حسين أبو سمرة: **إدارة المشروعات**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2005.
29. محمد محمود العجلوني، سعيد سامي الحلاق **: دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات** ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط ع، 2013.
30. محمد الزيون وآخرون: **أساسيات علم الاقتصاد**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2008.
31. محمود حسين الوادي **: دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 2010.
32. محمود حسين الوادي وآخرون: **الاقتصاد الإسلامي** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط1،دس.
33. محمود حسين الوادي وآخرون **: النقود والمصارف** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ط 1، 2010.
34. محمود حسن الوادي وآخرون: **الأساس في علم الاقتصاد** ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان، ط ع ، 2007.
35. مدني بن شهرة: **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 2009.
36. مصطفى كمال السيد الطايل: **الصناعة المصرفية في ظل العولمة** ، اتحاد المصارف العلمية، ط 1 2009.
37. منير شاكر محمد وآخرون: **التحليل المالي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2008.

38. ماجدة العطية: **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط4 2012.
39. مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
40. نغم عبد الرحمان القرا: **دليل المستثمر الصغير**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2012.
41. نعيم نمر داود: **دراسة الجدوى الاقتصادية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2011.
42. هوشيار معروف: **الاستثمار والأسواق المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

2) المذكرات والرسائل:

1) أحمد بن قطاف: **حضانات الأعمال التقنية في الدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة المبدعة في الجزائر** مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2007.
2) الجودي محمد علي : **تفعيل أداء المتميز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال قيادة فعالة** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008.
3) بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا** مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
4) بن حمود عبد الله **: تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2010.
5) بن حسان حكيم: **دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الاستثمارية** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.
6) بوعبد الله وهيبة: **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجاريةجامعة الجزائر، 2009.
7) باية عبيدات: **دور الدراسة المالية للمشاريع الاستثمارية في ترشيد قرار الاستثمار** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.
8) حجار مبروكة **: أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة** ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة،2006.
9) حجاوي أحمد: **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
10) خالد إدريس **: فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البورصة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.
11) دراجي كريمو :**دور صندوق القروض في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006.
12) رابح خوني: **ترقية أساليب و صيغ تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري** مذكرة ماجستير في علوم التجارة، جامعة الحاج لخضر باتنة،2003.

13) زوينة محمد الصالح : **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيالجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

14) زهواني رضا: **تخطيط الانتاج في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

15) سهيلة مداني : **بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير الجزائر 2013.

16) سفيانبلهادي: **التمويل البنكي و أثره على ربحية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2013.

17) شاوي صباح : **أثر التنظيم على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2010.

18) شعيب أنتشي: **واقع و أفاق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

19) طاهري طيبة: **طرق تمويل المؤسسات الصحية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2008.

20) عمرون مفتاح: **دور وسائل الإعلام في تشجيع الاستثمار الرياضي في الجزائر** ، رسالة دكتوراه في علوم نظرية و منهجية التربية البدنية و الرياضية، الجزائر، 2013.

21) عادل العنزي: **دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر 2006.

22) عبد الله مايو: **واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2010.

23) عبد الله بلعيد: **التمويل برأس المخاطر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008.

24) عمران عبد الحكيم: **إستراتجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، جامعة لمسيلة، 2007.

25) عمر الحاج سعيد : **دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الاقتصادية بالجزائر** ، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، جامعة الأغواط، 2011.

26) غدير أحمد سليمة : **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002.

27) فراحي بلحاج: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

28) قعيد إبراهيم : **دور الترويج في إنجاح السياسات التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2009.

29) لخلف عثمان: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، رسالة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

30) ليلى لولاشي: **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.

31) منصوري الزين: **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، د س.

32) محمد بوشوشة: **مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007.

33) محسن عواطف: **إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

34) وشان أحمد: **دور الجباية في تشجيع الاستثمار الخاص من خلال سياسة التحفيز**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2006.

35) ياسمين دروازي: **مدى أهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية**، مذكرة ماجستير في علوم التجارة، جامعة الجزائر، 2006.

36) يوسف قريشي: **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3) الملتقيات والمؤتمرات:

1) أشرف محمد دوابة: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة 17-18 أفريل 2006.

2) بوقموم محمد: **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدولالعربية**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2006.

3) بلوناس عبد الله: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق** بالإسقاط على حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في **الدول العربية**، جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2006.

4) بلعزوز بن علي، إليفي محمد: **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنةبازل2**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2006.

5) بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف: **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

6) ثريا علي حسين الورفلي **: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

7) خالد الخطيب، خليل الرفاعي: **المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن والمعوقات التي تواجههاوأساليب تمويلها**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

8) خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان **: دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرةوالمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

9) سحنون سمير، بونوه شعيب: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006..

10) سلمان ناصر، عواطف محسن: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية** ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية _ الجزائر، 23–24 فيفري 2011.

11) شريف غياط، محمد بوقموم**: التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةودورها في التنمية**، مجلة، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول 2008.

12) ضحاك نجية: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم، أفاق تجربة الجزائر** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

13) عبد الله إبراهيم: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكلة التمويل** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

14) عبد اللاوي مفيدة وآخرون: **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعهافي الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5–6 ماي 2013.

15) فتات فوزي، عمران عبد النور قمار **: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة، 17–18 أفريل 2006.

16) محمد راتول، بن دواودية وهيبة: **بعض تجارب الدول في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2006.

17) محمد فراحي: **التمويل المستديم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تعبئة المدخرات العائلية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة قالمة، 17-18 أفريل 2006.

18) محمد يعقوبي: **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة قالمة،17-18 أفريل 2006.

4) المواقع الإلكترونية:

1) http://www.tomohma.com/vb/shouthread 14/03/2014.
2) http://www.donyadz.com/vb/t1828 14/03/2014 .

الملحق رقم 01

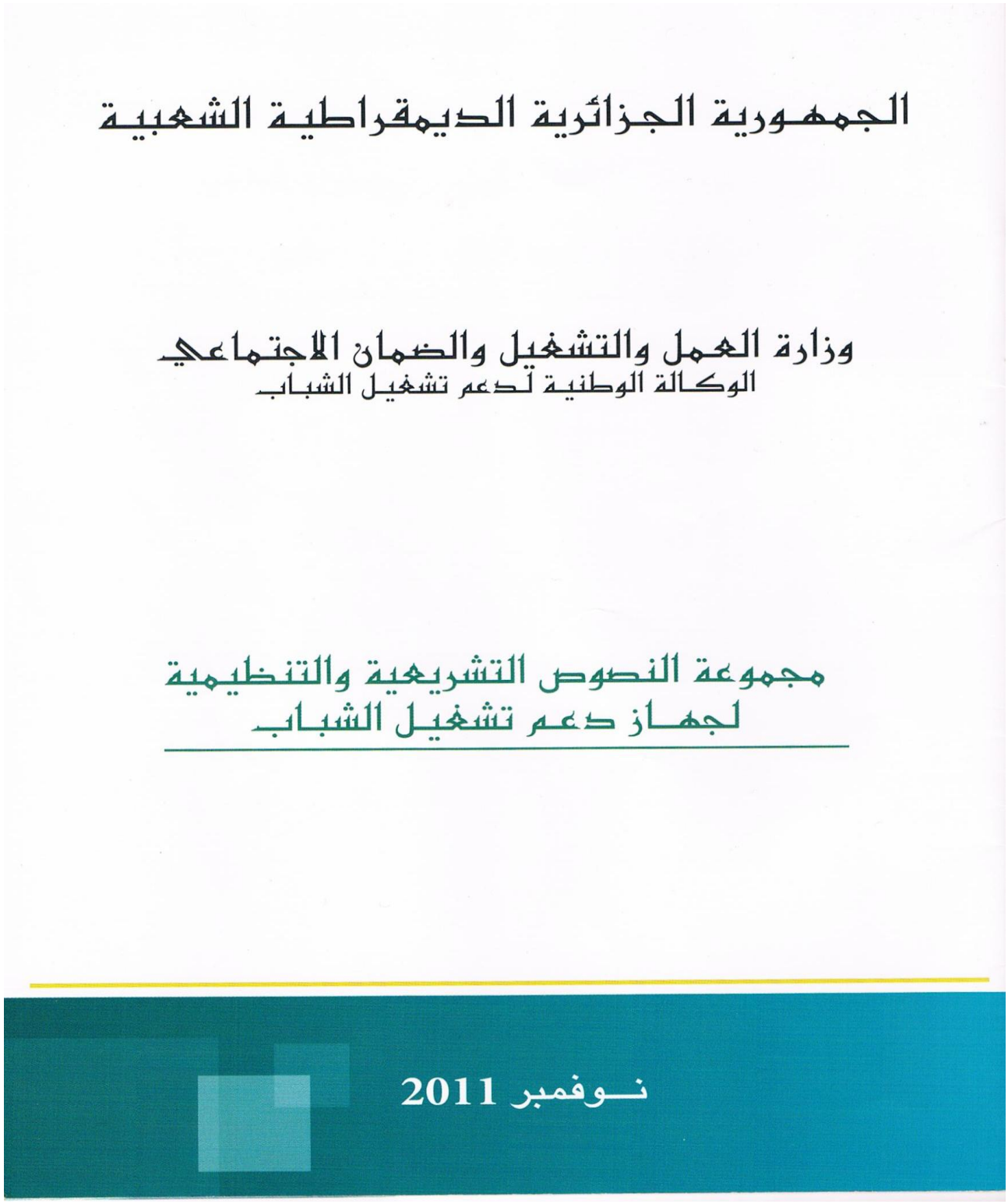

الملحق رقم 02: الملفات الممولة

table 1

	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Dossiers déposés	566	574	842	10879	1049	1403
Dossiers validés	283	428	757	5380	1299	1111
Dossiers financés	160	406	528	740	1113	1186
Emplois crée	426	1018	1427	1587	3502	2604
total de Montant de l'investissement	385293000,00	907228054,00	1152738729,00	2057068468,00	5374393677,00	3830418505,00

الملحق رقم 03: الملفات والمخصصات المالية

table 4 E xtention

	Dossiers financés
Services	27
Artisanat	2
Agriculture	6
Transport	26
Industrie	3
BTPH	9
Professions libérales	36
TOTAL	109

الملحق رقم 04: المشاريع الاستثمارية

	2008		2009		2010		2011		2012		2013	
	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée	Dossiers financés	Emplois crée
Services	48	119	105	233	139	340	230	520	603	990	574	1044
Artisanat	20	51	43	109	44	109	24	61	24	52	49	100
Agriculture	18	49	55	133	81	197	128	315	133	276	169	530
Transport	14	25	77	136	63	160	216	324	1150	1731	119	195
Industrie	25	72	51	171	82	271	68	188	111	254	151	430
BTPH	13	56	44	164	83	314	58	144	66	149	57	210
Professions libérales	22	54	31	72	16	36	16	32	28	50	47	95
TOTAL	160	426	406	1018	528	1427	740	1584	2115	3502	1186	2604